موقف صحيفة التآخي من القضايا الفكرية والسياسية في العراق ١٩٦٧-١٩٦٨- دراسة تاريخية

أ.م.د. حيدر عطية كاظم

كلية الآداب – الجامعة المستنصرية

Al" Takhi"newspaper and the most prominent intellectual and political issues in Iraq, 1967-1968 Historical study

A.P. Haider Attia Kazem

College of Arts - Al-Mustansiriya University

موقف صحيفة التآخي من القضايا الفكرية والسياسية في العراق ١٩٦٧-١٩٦٨
دراسة تاريخية

أ.م.د. حيدر عطية كاظم

المستخلص

تعد صحيفة "التآخي", من الصحف العراقية التي تناولت القضايا الفكرية والسياسية الوطنية خلال مدة البحث وباهتمام كبير, اذ تابعت الاحداث بشكل عام والاهم من ذلك انها تعد من الصحف المعارضة التي سلطت الضوء على التوجهات الفكرية والسياسية المهمة. في العراق فضلاً عن, القضايا الوطنية المهمة. حتى بات ما ينشر فيها يجتذب اهتمام المواطنين بمختلف انتماءاتهم القومية والفكرية على حد سواء. بالرغم من انها لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني.

اشتمل البحث على ثلاث محاور, الاول احتوى نبذة عن صحيفة "التآخي", من حيث تاريخ صدورها وقرارات منعها المتكررة عن الصدور, وكذلك توجهاتها واهدافها والمشرفين عليها. اما المحور الثاني تناول ابرز القضايا الفكرية التي تخص الديمقراطية واشكاليتها في العراق. فضلا عن, حرية الصحافة. في حين خصص المحور الثالث لبحث القضايا السياسية ومنها الدستور وقانون الانتخابات, والحياة الحزبية والتي تعد قضية فكرية شائكة خلال الحكومات التي توالت على حكم العراق. فضلا عن, موقف الصحيفة من قضية تشكيل الحكومات العراقية ومناهجها, كما بينت موقفها من القضية الكردية وطبيعة تعاطي الحكومات تجاهها والتي تشكل حيزاً مهماً في مقالات صحيفة "التآخي".

كلمات مفتاحية (التآخي- الانتخابات - الحكومات - الحرية- الفكر-السياسة)

Abstract

Al-Takhi newspaper is one of the Iraqi newspapers that dealt with national intellectual and political issues during the research period with great momentum, as it dealt with events in general. Besides, important national issues. Even what is published in it attracts the attention of citizens, Arabs and Kurds alike. Although it is the mouthpiece of the Kurdistan Democratic Party.

The research included three axes, the first contained a brief about the newspaper "Al-Takhi", dealing with the date of its issuance and preventing it from being published, as well as its orientations, goals and supervisors. The second dealt with the most prominent intellectual issues related to democracy and its problems in Iraq. As well as, freedom of the press. While the third axis was devoted to discussing political issues, including the constitution, the

election law, and partisan life, which is a thorny intellectual issue during the governments that followed the rule of Iraq. In addition, the newspaper's position on the issue of the formation of Iraqi governments and its curricula, as well as its position on the Kurdish issue and the nature of governments' behavior towards it, which constitutes an important space in the articles of the "fraternity" newspaper.
Keywords (fraternity - freedom – thought- Politics)

المقدمة :

تشكل الصحافة مرأة مهمة وايجابية لعكس الافكار والطروحات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية التي تظهر داخل البلد سواء من القائمين على السلطة او النخب الشعبية وذلك من خلال متابعة الاحداث الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحليلها وطرحها للرأي العام. وبالرغم من وجود صحف ذات توجه مؤدلج ومحدد بسياسة معينة تخدم مصالح شخصية لاتباع السلطة او فئوية الا ان ذلك لا ينطبق على صحيفة " التآخي" التي لطالما عرفت انها ذات توجه وطني الى حد كبير وها ما اثبتته من خلال مقالاتها الافتتاحية.

استعرضت صحيفة "التآخي" خلال المدة الزمنية للبحث جوانب تنوعت بين ما هو فكري وسياسي وذات مضامين مهمة وحساسة في تاريخ العراق المعاصر. مما ادى الى اغلاقها بعد عامين على صدورها بسبب ما تناولته من مواضيع اثارت الجدل في فترة حرجة في ذلك الوقت ووضعت النقاط على الحروف. لذلك سلطنا الضوء على الجوانب المهمة حسب ما كانت تطرحه الصحيفة ليتسنى لنا تقييمها وفق النتائج التي ترتبت عليها الاحداث آنذاك .

بتعبير ادق, ان الاتجاهات السياسية الفكرية في العراق, والتي برزت خلال الاعوام ١٩٦٧-١٩٦٨ , تمثل مدة زمنية مهمة في تاريخ العراق المعاصر, ومن هنا يأتي دور الباحث في ابرازها بجانبها الفكري الذي يوضح وبشكل عميق ملامح تلك الاحداث, ليسهل على القارئ اخذ فكرة عن ملامح تلك الحقبة والحكم عليها من خلال وقائعها ونتائجها.

اعتمد البحث على اعداد الصحيفة المتلاحقة , اذ شكلت العمود الفقري للبحث خلال المدة ١٩٦٧-١٩٦٨ . فضلاً عن, وجود مجموعة اخرى من المصادر التاريخية المهمة التي اغنت البحث بمعلومات قيمة مما اسهم في تعضيده .

تأسيس صحيفة "التآخي" وتوجهاتها الفكرية :

تميزت الصحافة العراقية بتنوعها وتعددها بالرغم من الظروف التي كانت تتعرض لها الصحافة بشكل خاص من ضغوط ومراقبة مستمرة من قبل الانظمة المختلفة في العراق, امع الاخذ بعين الاعتبار اختلاف طبيعة الصحافة في العهد الملكي عنها في العهود الجمهورية, الامر الذي دفعنا الى تسليط الضوء على ذلك الموضوع بكل حيادية.

في الواقع, تعد صحيفة "التآخي", من الصحف اليومية المهمة لكل قارئ لما كانت تحمله من أفكار ديمقراطية سياسية في تلك المدة, لذلك كانت من الصحف التي لعبت دوراً بارزاً في تعميق المفاهيم الديمقراطية وتعرية الحكم العسكري وكشف مساوئه بصورة علنية آنذاك[١]. كما انها تعد من الصحف المتميزة التي تابعت الدور الفكري السياسي الخطير الذي ادتهُ في التعبير عن الافكار الديمقراطية في العراق او الافكار السياسية ومنها بالخصوص الحركة القومية الكردية في العراق حتى بات ما ينشر فيها يثير اهتمام المواطنين- عرباً وكرداً- ويشغل اذهان المراقبين لما يجري في العراق[٢].

على اية حال، تعد صحيفة "التآخي", من الصحف اليومية السياسية المهمة في العراق, وتصدر باللغتين الكردية واسمها في اللغة الكردية "براية تي" وبالعربية "التآخي", وهي لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني[٣]. جاء تأسيسها وصدورها في فترة الحكم العارفي الثاني بعد اعتراف حكومة عبد الرحمن البزاز[٤] بحقوق الكرد بمقتضى بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦[٥]. فمنحت صحيفة "التآخي" امتيازها للنشر في ٢٠ اذار ١٩٦٧ [٦], وصدر لها العدد الاول في ٢٩ نيسان ١٩٦٧ , في بغداد اما رئيس تحريرها فهو صالح اليوسفي[٧]. وعلى الرغم من كونها صحيفة تابعة لحزب سياسي الا ان الحزب لم يكن له نشاط علني فيها لانعدام الحياة الحزبية في تلك المدة لذلك بقيت تراقب الاداء السياسية للحكومة العراقية وتسلط الضوء على ابرز القضايا الفكرية التي كانت تظهر[٨].

في الواقع, يتمثل تاريخ صحيفة "التآخي" بثلاث دورات الاولى خلال الاعوام ١٩٦٧-١٩٦٩, والثانية للمدة من ١٩٧٠-١٩٧٤ , اما الدورة الاخيرة بدأت بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية الوقت الحاضر(٩).

عرفت صحيفة "التآخي" بجرأتها في طرحها للمواضيع الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية دون ان تبالي لأي شيء وذلك ما توضح لنا في مقالاتها التي صدرت, ولا بأس من الاشارة الى مثال واحد من امثلة كثيرة تبين ذلك المضمون ، اذ كتبت كلام غاية في الجرأة وفق قياس ذلك الزمن من حكم عسكري لا يسمح في حرية الفكر والتعبير عن الرأي , وهو ما نصه: "**على الحكومة الاقلاع عن سياسة العزل الإجماعي لقوى الشعب الحقيقية وكسر طوق- الكارتيل السياسي- والاقلاع عن سياسة صهر افكار الناس واتجاهاتهم في بودقة واحدة والاعتراف لكل مواطن بحقه في اختيار سبل كفاحه من اجل بناء الوطن وحرية الشعب** "(١٠) .

من جانب اخر ، اشتملت سياسة صحيفة " التآخي ", على توجه قومي كردي وطني التي يكاد لا يخلو اصدار لها الا وكتبت فيه عن القضية الكردية , لكنها في الوقت نفسه اهتمت بوحدة البلاد, والتآلف بين المواطنين, والتصدي للأوضاع الداخلية والخارجية التي تحيط بالبلاد وهي مسؤولية تتحملها الصحيفة. وقد عدّ ذلك الاهتمام وتلك المسؤولية بالشعور الوطني انها القاعدة الاساسية للانطلاق بالرسالة الفكرية والصحفية, لذلك عبرت التآخي عن التوجه صراحة منذ صدور عددها البكر ذاكرة بأنه على الرغم من ان البلاد تسير في تقدم بطيء الا ان هناك بعض الاوضاع الاستثنائية ما زالت قائمة يجب التصدي لها, سيما تلك التي تتعلق بالحقوق والحريات للمواطنين, وبنفس الوقت عرضها وبشكل مستمر تقريبا لمساوئ الوضع الاقتصادي في البلاد(١١) .

اتسمت إيديولوجية صحيفة "التآخي" الفكرية ايضاً منذ اليوم الاول لصدورها , من خلال توضيح ان التحولات السياسية في الحكم خصوصاً بعد ان تغير الحكم في العراق بأسلوب عسكري لا ينسجم مع المبادئ والافكار الديمقراطية كما عبرت الصحيفة ذاتها(١٢). وهنا نبين حقيقة موضوعية وهي, ان صحيفة " التآخي " تمكنت من الوصول الى اكبر عدد

من المواطنين وذلك من خلال الاقبال عليها ومطالبتها بطبع اعداد كثيرة, ويبدو ان ذلك الامر يعود لاهتمامها بشؤون البلاد بقدر كبير, فضلا عن كونها لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني وبالتالي فهي تنشر حقائق يتوق ابناء الشعب العراقي الى معرفتها وخاصة قضايا الديمقراطية وتأسيس الحكومات ووحدة البلاد والقضية الكردية [١٣].

مما له مغزاه في ذلك الصدد, ان صحيفة "التآخي", بدأت تتعرض ومنذ الايام الاولى من عمرها الى مضايقات الحكومة[١٤], بل كانت هناك صحف لم تسميها "التآخي" في احدى مقالاتها كانت قد اتهمتها بالانحياز وعدم الموضوعية في مقالاتها التي تنشرها. على خلاف صحيفة "التآخي" التي كانت مهنية في رسالتها الصحفية وموضوعية في طرحها كل ما يهم ابناء البلد سيما المحرومين من حقوقهم بمختلف قومياتهم وطوائفهم, وذلك ما لاحظناه من خلال اعداد الصحيفة المذكورة [١٥].

من جانب اخر, كان لجرأة صحيفة "التآخي" الواضحة في اعدادها وانتقادها لسياسات الحكومة على المستوى الداخلي سببا في حجبها عن الصدور مرات عدة ومنها . فعلى سبيل المثال لا الحصر نشرت مقالا انتقدت فيه قرار تعديل الدستور المؤقت في أيار ١٩٦٨ , مما كان سبباً في إيقافها عن الصدور في ذلك العام, لكنها عادت وصدرت في ٢٠ آذار ١٩٧٠ , بعد بيان تفاهمي صدر من (حزب البعث العربي الاشتراكي) والحزب الديمقراطي الكردستاني, وكان القائمين على ادارتها هم كل من (صاحب الامتياز وسكرتير العام للحزب الديمقراطي الكردستاني حبيب محمد كريم, ورئيس تحرير الصحيفة علي عبدالله, ثم جاء بعده ليتولى رئاسة تحريرها عضو اللجنة المركزية للحزب دارا توفيق)[١٦].

يمكن القول , ان صحيفة "التآخي", لم تكن تقليدية في عملها ومقالاتها, بل انها اكتسبت جرأة كبيرة تفوقت بها عن باقي الصحف الناظرة لها في ذلك الوقت, كما انها احتوت طروحات فكرية وطنية مخلصة كان الاجدر الاخذ بها لتغيير الكثير من الامور في ظل الانظمة العسكرية آنذاك.

موقف صحيفة "التآخي" من القضايا الفكرية للحريات العامة١٩٦٧-١٩٦٨:

١- الحرية والديمقراطية :

تناولت صحيفة "التآخي" في الثلاثين من نيسان ١٩٦٧ , وفي عددها الثاني تحديدا مقالة حول حرية الشعب التي تحاول بعض الفئات في الدولة استغلالها لمنافعها الشخصية على حساب البسطاء من عامة الشعب حتى وان كلف ذلك دمائهم وسرقة اموالهم , اذ بينت محاولة هؤلاء سرقة الديمقراطية من هؤلاء الفقراء بل انهم يريدون ان يبقى الفقراء فقراء لكي لا يعارضوهم في سياستهم التعسفية, وبينت صحيفة "التآخي" ان الشعب برهن على جدارته عكس ذلك تماما, بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨[١٧], في جو ديمقراطي رحب وتكريس كل الطاقات والجهود لخدمة مصالح الشعب والتمسك بالأساليب والمفاهيم الديمقراطية الصحيحة والتأكيد على ضمان ممارستها في النهج والعمل الصحيح. كما اوضحت بان العراق قدم ابلغ الدروس للغزو الخارجي من خلال الكفاح نحو الاستقلال, والتمتع بحرياته واطلاق طاقاته الزاخرة[١٨]. في الوقت نفسه اشارت صحيفة "التآخي" ان, هناك من يقدم الشعارات الوهمية لوحدة البلاد لغرض التضليل والخداع, كما " **ان اثر القرارات المرتجلة في مراحل التطور الاجتماعية لا تقل عن اثر جرثومة الجدري**" حسب وصف الصحيفة[١٩] .

بتعبير ادق, ان على المواطن العراقي ان يحصل على فرصة اخرى في الحرية ولا يجب ان يختبر بفرصة واحدة, وذلك ما يجب ان تقوم به الحكومة. وفي هذا الصدد طالبت صحيفة "التآخي" بتمديد قانون العفو العام للسجناء الكرد, على اثر ذلك اصدر مجلس الوزراء قراراً بتمديد العمل بذلك القانون لتعم الفائدة لأكثر عدد من مرتكبي الحوادث في شمال العراق[٢٠].

حثت صحيفة "التآخي", ومنذ صدورها على الحياة الديمقراطية البرلمانية, باعتبارها النظام الاسلم للعراق في ظل ظروفه وتنوعه , اذ بينت ان وجود نظام ديمقراطي سليم منتخب من قبل جماهير الشعب يضمن للجميع حقوقهم في الحياة والتعبير عن الرأي والتنظيم السياسي, فضلا عن دعم الكيان الاساسي للشعب بكافة قومياته ومكوناته[٢١].

شكلت قضية حرية الشعب العراقي مكانة كبيرة في مقالات صحيفة "التآخي", سيما مسألة اختيار حكامه, اذ اشارت الى ان ذهاب حكومات ومجيء حكومات اخرى دون ان يكون للشعب حرية في اختيار حكامهم خصوصاً ان تلك الحكومات تتحدث وتعمل وتقرر بأسم الشعب العراقي, فلابد ان يعرف ويطلع الشعب حول ما يدور في اروقة الحكومة, ولابد ايضاً ان يكون له رأي يبديه فيمن يكون اهلاً للحكم ومنهاج العمل الحكومي. ثم اعطت "التآخي", مثالاً على ذلك وتذكر ما نصه:" **ان قانون السلامة الوطنية**[٢٢] **اعطيت كافة صلاحياته الى رئيس الوزراء في ظل مرسوم الادارة العرفية, بل انها اصبحت هي السلطة القضائية في بعض الاحيان**"[٢٣].

كانت صحيفة "التآخي" على جانب كبير من المصداقية بطرحها الافكار والنصائح الخاصة بالحرية والديمقراطية, فتلك الافكار تعد عملية استباقية لأي تغيير وزاري مرتقب, ولذلك طالبت "التآخي" بكل جرأة ان يعرف الشعب بكل شفافية مجرى التغيير الوزاري للحكومة العراقية . ولم تكتف صحيفة "التآخي" بذلك, انما اعربت ان من حق الشعب ان يطالب بتوسيع تلك المداولات واشراك بعض الفئات الاجتماعية التي تتمتع بثقة الشعب في الرأي العام, لان الشعب لا يهمه الاشخاص بقدر اهمية اهدافهم ومناهجهم. واضافت "التآخي", ان هناك خلف الكواليس والابواب المؤصدة خفايا لا تريد الحكومة ان يعرفها الشعب العراقي, ولابد من ان يكون هناك خط واضح في الحكومة لكي تحظى بتأييد الشعب[٢٤] .

على الغرار نفسه, وفي عمود خاص في عددها الصادر في الثلاثين من نيسان ١٩٦٧ استعرضت صحيفة "التآخي" مقالاً بعنوان " **اللامركزية الادارية** ", اذ اشارت فيه الى ان البلاد تعيش المركزية واللامركزية في آن واحد نتيجة وضع الكرد, ثم استعرضت مجموعة من الانظمة الدولية التي تتصف بالنظام اللامركزي مثل بريطانيا, وفرنسا وغيرها[٢٥]. والاهم من ذلك وصفت الصحيفة المذكورة اهمية النظام اللامركزي بما نصه: " **ان اللامركزية تعد ضرورة ملحة في العصر الحديث في ظل نظام ديمقراطي** "[٢٦].

بتعبير اكثر موضوعية, ان نظام اللامركزية, لا يعيش في ظل وجود نظام غير ديمقراطي, فالديمقراطية تهدف الى اشراك الشعب في شؤون الحكومة لان السلطة السياسية يكون مصدرها الشعب وحده, وتلك اللامركزية الادارية تضع الشعب بخندق واحد مع الحكومة, وفي الوقت نفسه اوضحت: " **أن الاسراف باللامركزية يؤدي الى الاسراف في الجوانب الادارية** "(٢٧).

لم تكتف الصحيفة بذلك وانما اشارت الى انه اذا ما اطلقت الحريات للشعب فأنه سيصنع بقوته الضاربة المعجزات ويأتي بالخير من اجل الحياة , وشبهت اطلاق الحرية للشعب كالشاعر الذي يكتب قصيدة رائعة الجمال في صورها وكلماتها اذا ما اعطيت الحريات. ثم ذكرت في هذا الصدد ما نصه:" **على الشعب انتزاع الحرية وازاحة الظلم لان الشعب اقوى من الظالمين** "(٢٨).

من جانب اخر, انتقدت صحيفة "التآخي" قانون " **المحافظات اللامركزية** ", واعتبرته تقسيماً للعراق الذي اذا ما طبق سيقسم الى محافظات والمحافظات الى مدن والمدن الى قرى بحسب اعتبارات ومصالح رأتها صحيفة "التآخي", انها قومية اقليمية ذات توجه ضيق(٢٩).

استمرت صحيفة "التآخي" بتوضيح الافكار الديمقراطية للشعب وبينت ان الديمقراطية لا تزال متعثرة في العراق واتضح ذلك من خلال مقال نشرته "التآخي" بعنوان: " **محكوم علينا بالحرية** " وفيه اتهام واضح لسياسة الحكومة, اذ ذكرت ما نصه :" **ان العراق مضى عليه حكومات ودول حكمت دهور وهو ما زال يفتقر الى الحرية وممارسة الديمقراطية بعطاءتها في الحياة** ". وفي ختام مقالها بينت :" **ان الحرية قوة تنظيمية توجيهية تحمي كيان العراق وكلما تقدم هذا الكيان نحو الامام تتكسر عليها محاولات الرجعيين والحاقدين ... أن الحرية كالشمس لا يمكن لاحد ان ينالها فكذلك الشعب لا يحكم بالعبودية لان الله حكم لهم بالحرية** "(٣٠).

ازاء ذلك الكلام الجريء , وجهت وزارة الثقافة انذاراً الى صحيفة " التآخي " على ضوء نشرها مقالة[٣١] وطالبتها بعد نشر هكذا مقالات في المستقبل لأنها اعتبرته فيه اساءة كبيرة للعراق الامر الذي استغربت من "التآخي" واصفة اياه بأنه تضييق للحريات [٣٢].

على اية حال ، استمرت صحيفة "التآخي" في نهجها بعد ان تناولت في العدد السادس عشر والصادر في الرابع عشر من ايار ١٩٦٧ شرح مهم لموضوعة الديمقراطية جاء بعنوان " **ديمقراطيتنا** ", وبينت بالرغم من انها تعني حكم الشعب لنفسه بنفسه الا انه في الحقيقة لا توجد تلك الديمقراطية المنشودة في العراق, فليس كل القوى السياسية تريد الديمقراطية حتى الحكومات لا تتعامل بالديمقراطية, واعطت "التآخي" مثالاً مؤلما يبين زيف الديمقراطية في العراق وهو, المجلس النيابي الذي لا يمثل ارادة الشعب لعدم ترشيح المواطنين لهذا المجلس كونه محصور في جهات معينة لدى الحكومة واتباعها. فضلا عن عدم انتخاب الشعب لهم ازاء ذلك تسأل أين هي الديمقراطية[٣٣].

في السياق ذاته, كتبت صحيفة "التآخي", ان الحفاظ على الديمقراطية من خلال حجب حرية الرأي والفكر من قبل الحكومة عن اشخاص اختلفوا معهم في الرأي ليس فيه أي مبرر بل هو تقييد للحريات بل انها الديكتاتورية بعينها, والانظمة التي تعادي الديمقراطية وحدها هي التي تخشى الشعب وارادته. بعبارة اكثر صراحة ووضوحاً, أن الحرية والديمقراطية التي تؤمن بها الصحيفة لا تعني الفوضى والارهاب الفكري في التسلط والاحتكار السياسي, فالديمقراطية تدعو الى اتاحة الفرصة لكل المواطنين على اختلاف ميولهم السياسية وانحدارهم الطبقي والقومي لممارسة حقوقهم الدستورية [٣٤] .

نبهت صحيفة "التآخي" الحكومة العراقية الى عدم تضييق خناق حرية التيارات السياسية والفئات المثقفة التي تختلف مع الحكومة في وجهة نظرها, سيما ان تلك التيارات تتعامل وفق المبادئ الدستورية التي يقرها الشعب, وعليه لابد من السماح للمفكرين والأساتذة الجامعيين والكتاب من نشر افكارهم واهدافهم حسب نظرتهم للقضايا العامة واساليب الحكم. ولم تكتف صحيفة "التآخي" بذلك, بل حذرت الحكومة ايضا من عواقب وخيمة على البلاد اذا لم تطبق الحرية الفكرية وذكرت ما نصه:" **لحرية الفكر تاريخ حافل بالضحايا والقرابين التي**

قدمت على مذبحتها, فأسهمت الحرية في خلق عصر مليء بالمفكرين من اجل تطور المجتمعات وتوجيهها ومن ثم اسهامها في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كون هذا الامر سيؤدي الى عواقب وخيمة على سجنها وسجانيها "[٣٥].

هاجمت صحيفة "التآخي" الحياة النيابية في العراق , في مقال لها بعنوان: "**دور المجلس الوطني في النظام الديمقراطي**", ووضحت فيه ان كل القرارات التي صدرت من المجلس والحكومة ورئاسة الجمهورية لا تأتي بقدر اهمية تعديل قانون الانتخابات للمجلس النيابي ليشترك فيه كل من يرغب بالترشيح بمختلف القوميات والاتجاهات, لان النظام البرلماني المنشود لا يمكن ان يتحقق الا بتعديل القانون نفسه, ومن حق الشعب ان يمتلك قدرة العزل السياسي خصوصا ان القانون لا ينسجم مع الديمقراطية والحرية المنشودة[٣٦].

واصابت الصحيفة كبد الحقيقة, حين بينت ان عدم اشاعة الحريات والديمقراطيات للشعب العراقي هو ناتج من تخوف وتردد الحكومة في اطلاقها خشية تعارض الشعب مع سياسات الحكومة, في حين ان حرية الشعب لا تتعارض مع ممارسات الحكومة اذا ما كانت وطنية وتخدم مصلحة الشعب[٣٧].

بعد ذلك، اخذت تلفت انتباه الحكومة من خلال اشارتها الى ان واقع العراق الذي تجسد بالحكومات المتعاقبة عليه لا يوحي بالديمقراطية وهو مطلب شعبي مهم بل انه غدا مطلبا رئيسيا لحل المشاكل وفي مقدمتها القضية الكردية. فليس هناك بديل لحل المشاكل في هذه الانظمة السياسية افضل من الديمقراطية, لكن هذا التطلع الشعبي يصطدم بتجاهل الحكومات دون مبرر لها, واعطت صحيفة "التآخي", دليل واضح على هذا التسويف من قبل الحكومة هو قرار ٢٩ حزيران ١٩٦٦ , الخاص بالسجناء الكرد وتعويضات المتضررين الذي لم يطبق بالرغم من مرور عدة اشهر على صدوره[٣٨].

من المهم ان نشير هنا, وحسب ما عبرت عنه صحيفة "التآخي", بان الحريات العامة ستحل معضلة السجناء السياسيين واغلبهم من ابناء القوميتين الكردية والعربية الذين سيقوا الى السجون من خلال المحاكم الاستثنائية سواء المجالس العرفية او محاكم امن الدولة, كما يوجد عدد اخر من السجناء لم يقدموا الى المحاكمة لمدة طويلة وهو امر مخالف

للحريات والديمقراطيات الدستورية التي نصت عليها قوانين العالم(٣٩). تعرضت الفئات التي تطالب بالديمقراطية الى الاضطهاد والسجن والتضليل, ليس فقط في العراق وانما في كل بلدان العالم فطبيعة الديمقراطية كفكرة تختلف عن أي علوم طبيعية لأنها ظهرت اساسا من خلال تقدم العلوم الحديثة وعلى انقاض الاقطاع وتطورت مفاهيمها فأصبحت وجها جديدا للحياة واسلوب جديد للحكم, هدفها تغيير الحياة وتطوير الثروات واستغلالها لمصلحة الشعوب وتوزيع الثروة على أسس العدالة(٤٠).

واستطرت " التآخي" قائلة , ان الحياة البرلمانية هي ما ينشده الشعب ، تلك الحياة التي تمتزج مع حرية الانتخابات والترشيح لها ، وليس كما كانت قبل ثورة ١٩٥٨, اما بعد الثورة فالتصريحات كثيرة من الحكومة لكن الديمقراطية لم تتحقق كما يتمناها الشعب(٤١). ومن الامور التي تناولتها "التآخي" هي الديمقراطية التي جاءت من اجلها ثورة تموز ١٩٥٨, كانت الديمقراطية لذا لقيت تأييد واسناد من الشعب(٤٢).

لم يقتصر اهتمام الصحيفة على انتقاد الاساليب الحكومية تجاه الحرية الفكرية والديمقراطية, انما سعت الى توجيه النصح للحكومة نفسها حين نشرت عبر مقال لها بما نصه: " **ان هنالك مدة انتقالية وهي تشبه الى حدً ما الاحكام العرفية, اذ ايد الشعب خلال تلك الفترة الحكومة الثورية خوفاً على الثورة من أي انتكاسة, لكن استمرار تلك الاوضاع فيما بعد اصبح موقع تذمر المواطنين, فهم يتوقون لتشريع قوانين لإزالة رواسب تلك المرحلة, والمباشرة في اتخاذ الخطوات الايجابية وايجاد اوضاع دستورية ديمقراطية تحقق اهداف الثورة والاستقرار الداخلي** " (٤٣).

من جانب اخر, قارنت صحيفة " التآخي ", مفهوم الديمقراطية في العراق بين العهدين الملكي والجمهوري, ذاكرة ان النظام الملكي تعاقبت في عهده حكومات مختلفة منها كانت وطنية ومنها كانت رجعية , ولكن هذه الحكومات في النهاية هي مؤتمرة بأمر السلطات العليا ليسوا اكثر من موظفين. اما العهد الجمهوري فالجماهير تتسأل هل وضعت حكومات الثورة خطط اصلاحية, وما هو مدى الاصلاح, وما هي الخطوط الاساسية لسياسة الدولة, وما الأسس التي تكفل الحريات في التعبير والصحافة. في النهاية مهما كانت الاسباب فأن

الأسس الكفيلة بتنظيم الحريات والديمقراطية والتنظيمات السياسية وكل ما يتعلق بها لم تتحقق بشكل كامل في العهد الثوري(٤٤).

٢- **حرية الصحافة :**

جاء في العدد الاول لصحيفة "التآخي", الصادر في التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٦٧ عنوان مهم وهو" **الصحافة رسالة لا تجارة** ", وكان بمثابة رداً ورسالةً للاتهام الذي وجه الى بعض الصحفيين بشكل عام, فلم تقف صحيفة "التآخي" موقف المتفرج ازاء ذلك, فأخذت تدافع وبقوة عن رسالة الصحافة والصحفيين, واعربت, انه ليس من المهم اصدار الاف الصحف انما المهم في الامر هو ايصال جملة من الآراء المختلفة الى عامة الشعب, وتقييم الاوضاع العامة. فمتى ما كان نقل الافكار الى اذان المواطنين بشكلها الصحيح ودون خوف او تردد فعندها تتصارع كل القوى الوطنية على الصعيد الديمقراطي الحر بعيداً عن العنف. واسترسلت في مقالها قائلةً:" **أن مهمة الصحافة بلورة المواقف للرأي العام وتوجيهه صوب قضايا الوطن التي يتطلع لمعرفة تفاصيلها على اختلاف توجهاتها**"(٤٥).

وناشدت "التآخي" في العدد نفسه, الاحرار بعد ان بينت ان الصحافة لا يمكن ان تؤدي واجبها المهني بدون وجود الحريات والضمانات اللازمة, ولا باس ان نشير هنا الى نص ما طرحته في ذلك المقال :" **الحرية ليست منحة او منة من احد وهي لا توهب انما تنتزع انتزاعا", ان الحرية ليست شعاراً فضفاضاً يردد, وليست كلاماً معسولاً, انما هي عمل واقعي يومي وتجارب فكرية وبالتالي هي ارادة الشعب نفسه الذي يصمم على انتزاعها وديمومتها** "(٤٦). ثم استرسلت الصحيفة بالقول ما نصه:" **الصحافة وسيلة مهمة للشعب تلك الصحافة المهنية التي تسعى الى توحيد البلد, لعبت الصحافة دوراً كبيراً في الوحدة الوطنية, كما ان بمقدورها غرس روح الانانية والتناحر وعدم الثقة بين اطراف القوى الوطنية وهو ما ليس بمهني بالنسبة للصحافة** "(٤٧). وبينت الصحيفة للرأي العام عن وجود اتهامات لبعض العاملين في الحقل الصحفي يستوجب اهتمام المسؤولين بتلك التهم والشروع باستقصاء حقيقتها, والتحقق ممن يقف وراءها, لان الصحافة مهنة حساسة تتعلق بأفكار

الناس واتجاهاتهم. وعلى ذلك الاساس وجهت صحيفة " التآخي " بضرورة ايجاد جهاز اعلامي متطور يكرس لخدمة اهداف الشعب والثورة في دعم الاستقلال الوطني(٤٨).

ابدت صحيفة "التآخي" رأيها بصورة واضحة بخصوص حرية الصحافة في العراق , ذاكرةً:" **ان الصحافة في العراق لم تصل الى المستوى المطلوب في الوصول الى انحاء المعمورة وذلك نتيجة عدة اسباب منها: عدم وجود حرية كاملة, فضلا عن فرض رسوم مالية مرتفعة, وعدم توفير الآلات التصويرية الحديثة, وكذلك اللاقطات الاذاعية** " (٤٩).

من الجدير بالذكر ، ان صحيفة "التآخي" تعرضت الى محاولات عدة من اجل النيل منها وذلك نتيجةً لمقالاتها الصريحة والجريئة التي دافعت بها عن الشعب العراقي وقضاياه القومية, لدرجة ان البعض اتهمها بعدة اتهامات ابرزها الاساءة الى الاداء الحكومي في العراق, وعلى الرغم من ذلك استمرت الصحيفة بنهجها الذي سارت عليه(٥٠) .

على الرغم من تلك الاتهامات والمضايقات لم تبدل صحيفة " التآخي" اسلوبها اللاذع في نقد اي سلبية تراها وتشخصها . لا باس ان نورد هنا نصاً لنبين مدى الجرأة التي تمتعت بها صحيفة "التآخي" في مقالاتها حين قالت ما نصه:" **ان الشعب العراقي لم يجمع على شيء مثل اجماعه على فساد الجهاز الحكومي وضرورة اصلاحه سيما في السنوات الاخيرة اذ بلغ الفساد ذروته واتخذ شكلاً مخيفاً ينذر بالخطر وسوء المصير**" (٥١).

شرحت صحيفة "التآخي" للرأي العام انها تؤمن ان لحرية الصحافة اهمية كبيرة بالنسبة للشعب العراقي لما قامت به من دور كبير في توضيح كافة الامور, فهي تراقب حركات وسكنات السلطة فاذا ما رأت أي قرار به مساس للشعب فأنها تقف ضده. وما يحدث في العراق هو العكس فالسلطة الحاكمة تقف ضد السلطة الرابعة وتستهدف هذا الجهاز الحساس, ولذلك شعر معظم الصحفيين بالاستياء ازاء ممارسات السلطة . جاء توجس "التآخي" هذا على اثر محاولة وزارة الثقافة تعديل قانون المطبوعات الذي من شأنه تقييد الحريات اكثر. فرأت الصحيفة ان الحكومة ترى خطراً عليها من ذلك الجهاز الاعلامي(٥٢).

يتضح مما تقدم ان صحيفة "التآخي" طرقت ابواب الحكومة كثيراً من خلال النقد تارة والنصح والارشاد تارة اخرى , وعلى الرغم من المطالب التي طالبت بها الصحيفة بإذكاء

مبادئ الديمقراطية والحرية لكافة ابناء الشعب العراقي، وهي نابعة من صميم الوطنية التي تريد الوصول بالعراق الى النظام الديمقراطي الذي تنشده كل القوميات والمذاهب, لكن دون فائدة تذكر, لذلك استمرت الصحيفة المذكورة بنهجها الفكري الحر وطالبت بتطبيق والدستور وحرية الاحزاب.

موقف صحيفة "التآخي" من القضايا السياسية ١٩٦٧ – ١٩٦٨ :

١- الدستور وقانون الانتخابات :

سلطت صحيفة" التآخي" الضوء على الدستور العراقي المؤقت عندما بينت ان الجلسة الاعتيادية لمجلس الوزراء برئاسة ناجي طالب[٥٣], تضمنت تعديلات دستورية ، نظراً لتغير الظروف التي مرت بها البلاد, ونتيجة عدم مواتية الظروف سابقاً لتعديل الدستور واجراء الانتخابات, ويبدو ان ذلك التعديل قد جاء مع قرب انتهاء مدة الدستور المؤقت, لذا اراد مجلس الوزراء تعديل الدستور لكي لا يبقى البلد بدون سلطة تشريعية. وعلى اثر تلك التطورات اوضحت صحيفة "التآخي", انه تم إجراء تعديلات على المادة (١٠٢) [٥٤] من الدستور المؤقت وجاء التعديل في تمديد الفترة الانتقالية للحكومة مدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ انتهاء المدة المحددة في الدستور المؤقت لوضع دستور دائمي للبلاد[٥٥], الامر الذي اثار استغراب الصحيفة المذكرة بعد ان عدت ذلك التعديل دليل واضح على عجز الحكومة في اعداد دستور دائمي للبلاد, او وجود مصالح خاصة بالطبقة الحاكمة قد يقضي عليها الدستور الدائمي فيما اذا سن , وعلى الرغم من احتجاجات " التآخي " على الاستمرار بالدستور المؤقت ، تم اقرار تلك التعديلات من قبل الحكومة[٥٦].

ظلت صحيفة "التآخي", تراقب أي تطور يخص الدستور العراقي, لذلك جاءت احدى عناوينها الاساسية تحت عنوان " **الشعب يريد** "[٥٧], ان العراقيين يتوقون لأنهاء حقبة الانتقال وممارسة حقهم في الانتخاب الذي يرى فيه سعادته ويكفل حرياته العامة. واسترسلت قائلةً, ان ما يعاب على الحكومة منذ ثورة الرابع عشر من تموز لم تستطع وضع دستور دائم للبلاد بحجة الاوضاع الشاذة, جاء ذلك المقال بعد يوم واحد من تشكيل حكومة جديدة التي وصفت بالائتلافية[٥٨].

ايقنت صحيفة "التآخي", انه لا يمكن اجراء اية انتخابات دون تعديل قانون الانتخابات بحيث يضمن الحرية في الانتخاب والترشيح لكافة المواطنين, وعليه لم تتردد الصحيفة في توجيه اتهام صريح الى الحكومة بأنها تمارس سياسة عزل اجتماعي لقوى الشعب الحقيقية ومنعهم حق اختيار سبل كفاحه من اجل بناء الوطن وحرية الشعب على حد تعبير الصحيفة نفسها(٥٩) .

لم تقف الصحيفة عند ذلك الحد, بل انها اوضحت, ان الحياة الدستورية في اي بلد قاعدة للحكم الوطني المتحرر, لذا ظل الشعب العراقي بعربه واكراده وسائر اقلياته يناضلون من اجل تحقيق الحكم الوطني المتحرر, وتأمين القواعد الدستورية. إلا أنه منذ ذلك الوقت بقي الحكم التبعي في العراق هو السائد, والذي يخدم مصالح الاستعمار, ولهذا لازال الشعب محروما من حقوقه وبقيت البلاد تحكم بلا نهج وطني ديمقراطي(٦٠) .

٢- الحياة الحزبية :

تناولت صحيفة "التآخي" في عددها الصادر بتاريخ ١٦ اب ١٩٦٧ الحياة الحزبية في العراق وطبيعة الاحزاب فيه بعد ان كتبت في مقالها الافتتاحي ما نصه:" **لم يشهد العراق منذ تأسيس الدولة العراقية, حياة حزبية سليمة تأخذ على عاتقها تنظيم الشعب وإعداده لحكم نفسه وممارسة حقوقه الديمقراطية, الامر الذي أدى الى وجود تنظيمات سرية عدة تعمل في الاطار الضيق بعيداً عن المواجهة المباشرة لمسؤولياتها والتفاعل مع قوى الشعب وجها لوجه**"(٦١). وبينت سياسة الاحزاب خلال الحكم الجمهوري في العراق ذاكرةً :" **اتسمت الاحزاب خلال تلك المدة بالعنف وردود الفعل العاطفية والانفعالية والعفوية في معظم الاحيان مما أدى الى عدم وجود نصر وطني واضح المعالم على صعيد الوحدة الوطنية**"(٦٢). بعد ذلك قدمت صحيفة "التآخي" نصيحة للأحزاب في العراق قائلة :" **ان العمل الصحيح للأحزاب التي تريد بناء الوطن والشعب ومن ثم استقرارها لا يأتي الا من خلال وجود الديمقراطية, كما لا يستطيع أي تنظيم سياسي من توحيد صفوفه وتنظيمها والتعبير عن رأيه والتمتع بكل مقومات العمل السياسي ولا سيما الانتخابات وطبيعة الحكم في ظل اوضاع استثنائية شهدها العراق منذ زمن**"(٦٣). وفي نهاية المقال اكدت الصحيفة المذكورة

أن العنف يُولد العنف وردود فعله وخيمة وذلك الامر مورس ضد معظم القوى السياسية في البلاد. ان التنظيم السياسي للأحزاب لابد ان يرافقه مناخ ديمقراطي يكون الشعب فيه هو صاحب السلطات ومصدر القوة(٦٤).

لم تكتف الصحيفة بذلك ، وانما وجهت في الثالث عشر من تشرين الاول ١٩٦٨ , الدعوة للأحزاب السياسية لتشكيل "جبهة وطنية" مؤمنة بالديمقراطية والتعددية, واوضحت "التآخي", ان الاحزاب السياسية والقومية لا تستطيع ان تعمل او تحقق نتائج مرجوة للشعب, بشكل منفرد, لذا على الاحزاب او الفئات او القوميات تشكيل جبهة وطنية يوضع لها ميثاق وطني موحد , فهي السبيل الاكثر واقعية لتحقيق مصالح الشعب المشروعة. ومن اساسيات هذه الجبهة هو الاعتراف بالحياة الحزبية والعلاقات الديمقراطية, ويتجسد ذلك من خلال الانتخابات الحر المباشر(٦٥).

وفي السياق ذاته ، لم تجانب صحيفة "التآخي" الحقيقة بقولها, " **ان الاقرار بوجود الاحزاب السياسية يقترن بتوفير اهم مستلزماتها وهو حرية الصحافة, وحرية التنظيم الحزبي, وحرية الاجتماع, وحرية الانتخاب, بمعنى اخر وجود نظام ديمقراطي**"(٦٦).

من ذلك المنطلق, عبرت صحيفة "التآخي", ان الحكومة اذا ما ارادت النجاح في العهد الجديد فعليها ان تنظر الى حرية الفكر, وتكوين الاحزاب, التي تمثل ابناء الشعب تمثيلاً حقيقياً, كما اعتبرت ان الشعب هو مصدر الحياة بقولها :" **ان الشعوب هي التي تقوي الاحزاب السياسية وهي نفسها التي تميتها, كذلك الحال بالنسبة للأنظمة السياسية فالشعب هو الذي يصنع الامجاد لها ويطمسها اذا شاء**"(٦٧) .

٣- موقفها من تأسيس الحكومات المتعاقبة ومناهجها :

انطلقت صحيفة "التآخي" من اساسها الفكري الذي تعبر عنه دوماً عبر ما تكتبه من اراء فكرية او نقدا لأية حالة سلبية تشخصها , اذ كانت الصحيفة تبدي ملاحظاتها قبل تشكيل كل حكومة مشيرة الى ان الاسس التي قامت عليها الحكومات السابقة وحتى في العهد الملكي كانت ضعيفة نتيجة عدم التآلف بين رئيس الحكومة والوزراء من جهة وبين الوزراء وتوجهاتهم الفكرية من جهة اخرى, لذا رأت الصحيفة انه بعد استقالة وزارة ناجي طالب,

(١٩٦٦- ١٩٦٧) , ان يقوم عبد الرحمن محمد عارف[٦٨], بتشكيل حكومة يكون احد نواب رئيسها من الكرد. فضلا عن عن, تشكيل حكومة ائتلاف وطني تكون مواكبة للتطورات في وهذا يفسر لنا ان الوضع السائد في ذلك الوقت كان غير منسجم مع طموحات الشعب واختلاف قومياته وتوجهاته الفكرية لان الحكومات تقريباً كانت احادية الجانب, لذا كان التركيز على اشراك الكرد في الحكومة والوظائف الادارية بارزاً في تشكيل الوزارة[٦٩].

تابعت "التآخي", موضوع تشكيل الوزارة, وبعد تشكيلها[٧٠] واعلان اسماء الوزراء وجد ان التشكيلة الجديدة للحكومة لم يكن في صفوفها ممثلين حقيقيين للقوى القومية والوطنية. فضلا عن, وجود عناصر لا تنسجم تطلعاتها مع اخرين في نفس الوزارة الامر الذي يجعل مهمة الحكومة صعبة في تحقيق تطلعات الشعب, كما ان الكرد لم يمثلوا في الوزارة حسب قرار ٢٩ حزيران الصادر من رئاسة الجمهورية, ثم بينت ان الاهم من ذلك كله هو ان المنهاج الوزاري لم يتطرق الى قضية الكرد وبيان (٢٩) حزيران ١٩٦٦ , لأجل ذلك تسألت " التآخي" كيف ستنهض تلك الوزارة بالبلاد دون الاهتمام بالشعب وحل قضاياه[٧١].

ومن منطلق حرص صحيفة "التآخي" على الوحدة الوطنية بادرت بطرح مقترح بذلك الشأن مفاده تشكيل ائتلاف وطني يتكون من كل القوميات والتيارات والقوى الوطنية من اجل الخروج من الاوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد ولا سيما مسالة تشكيل الحكومة الجديدة, كما تكونت تلك المبادرة التي طرحتها الصحيفة من مقترحات عدة لا تلزم الاطراف بالعمل بها الا بعد الاتفاق عليها من قبل الائتلاف الوطني[٧٢]. ومع مجيء وزارة طاهر يحيى[٧٣], واعلان برامجها الوزاري[٧٤] اعربت صحيفة "التآخي", انه بالرغم من مطالبة الشعب بتشكيل حكومة ائتلاف وطني من القوميات كافة الا ان السلطة لا تعير ذلك الموضوع اهمية, حتى البرامج الوزارية بدأت لا تشكل اهمية بالنسبة للشعب لان الشعب اساساً لم يشترك في اختيارها. ثم بينت الصحيفة انه على الرغم من تطرق منهاج الوزارة للمشاكل والازمات وازدحام السجون لكنه لم يعطها حقها من حيث الاهمية, كما اقتصر المنهاج على العمل السياسي لفئة واحدة دون مشاركة الفئات الاخرى[٧٥].

رأت صحيفة "التآخي", ان الحكومات العراقية المتعاقبة لا تهتم بالقضايا الاساسية للبلاد مهما تكلمت الصحف, والدليل ان القضية الكردية ومشاركة الفئات الاخرى في الحكم يجب ان تعتلي مكان الصدارة في المنهاج الحكومي لكنها وضعت في نهاية المنهاج تقريباً, واضافت :" **ويبدو ايضاً ان سياسة الحكومات تنسجم مع مصالحها الفئوية الضيقة ولهذا لا يعيرون القضايا الاخرى اهمية في منهاج الحكومة**"(٧٦).

كتبت صحيفة "التآخي" مقالا تحت عنوان " **اشتراكية الحكم في المنهاج الوزاري** ", في صفحتها الاولى, اذ اشارت الى انه لابد للحكومة من اتخاذ نظام اقتصادي قائم على الاشتراكية, كنظام وفلسفة وعلاقات اقتصادية, والاهتمام بوسائل الانتاج وادارتها وتنظيم توزيعها, اذ اتخذت الاشتراكية انواعا عدة وطرق مختلفة غير ان الاشتراكية الحقيقية هي التي تستهدف اقامة نظام يمكن ان يقال انه نظام اشتراكي وفق قواعد معينة, كما ان بلادنا بحاجة الى الشعبية في الاقتصاد وسد الحاجات الضرورية التي بالإمكان صناعتها وهي كثيرة (٧٧).

اشارت "التآخي", الى ضرورة تبني القوانين المهمة وفي المقدمة منها قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١(٧٨) الخاص بالنفط, الذي وصفته بانه لا اثر له في عملية الاصلاح, وان الفائدة الحقيقية من تطبيقه بشكل سليم غير موجودة ، اذ ان شركة النفط الوطنية التي من المفترض ان تقطع الطريق امام كل من يقف بوجه قانون التأميم وقطع المحاولات الرامية الى التحايل على ذلك القانون، بل ذهبت الى اكثر من ذلك حينا عبرت عن عدم تعميم القاعدة الوطنية على كافة الصعد في العراق(٧٩). وعلى تلك الشاكلة, ذكرت صحيفة "التآخي" انه ومنذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ , وتطبيق القوانين يتعرض لمشاكل كثيرة بين الدوائر الحكومية وعدم الانسجام بينهما. فضلا عن, الانتقال السريع في العلاقات واعطت مثالا على ذلك بعد, قانون الاصلاح الزراعي الذي مثل نهاية للإقطاع في العراق ، فعلى الرغم من تحرير الفلاح العراقي ، الا ان فالحكومة لم تقم بمساندته بشكل الذي يحتاجه من دعم مادي ومعنوي(٨٠).

لم تتردد صحيفة "التآخي" عن وصف انظمة واجهزة الدولة بالبوليسية ، وان قوانينها مغلفة بحكم عسكري لأنها ابتعدت عن معالجة القضايا العامة, وعزفت عن مجابهة حل المشاكل والتركات المتفاقمة. ثم استصرخت الصحيفة القائمين على السلطة بقولها:" **ان الحكم**

لابد ان تكون فيه صفة التجديد ليصل بالشعب الى اهداف تطور منه وتخدم مصالحه ليرتبط الشعب بالحكومة "[٨١], واشارت ان الحكم اليوم يقتصر على الاعمال الروتينية التي لا تسمن من جوع, في حين ظلت الوزارات المتعاقبة منذ بداية الحكم الجمهوري وتحملها المسؤولية سواء بقت في الحكم ام انسحبت هي حبراً على ورق لم تترك اثراً له نوعية مركزة[٨٢].

من جانب اخر ، نبهت صحيفة "التآخي", الحكومة الى مسألة غاية في الاهمية, ذات مغزى تاريخي وهي مسألة سجن " **نقرة السلمان** "[٨٣], لما كان يمثل من حقبة سوداء في تاريخ العراق ابان العهد الملكي ، اذ بينت في هذا الصدد ما نصه:" **ان سجن نقرة السلمان لم يكن الدرع الحصين للعهد الملكي, وهو كذلك لن يكون للعهد الجمهوري, فإذا ما ارادت الحكومات ان تتحصن فيكون بإرادة الشعب وليس بزج ابنائها في السجون والمعتقلات لتحقيق اهداف معينة وبأساليب قسرية, ولابد للحكومات ان تزن تلك الامور بالشكل الذي يحقق ديمومة بقائها في الحكم**"[٨٤].

٤-موقف الصحيفة من القضية الكردية والوحدة الوطنية :

واصلت صحيفة "التآخي" اهتمامها بالقضايا الوطنية السياسية سيما تلك التي تشكل اهمية كبيرة لعموم الشعب العراقي ووحدته, اذ اعربت ومنذ انطلاق عددها الاول ان القضية الكردية تشكل تحدياً كبيراً لوحدة البلاد, واختباراً صعباً للحكومات العراقية المتعاقبة من اجل الديمقراطية, ومن اجل ضمان الوئام بين العرب والكرد وسبل التآخي بينهم, ولابد من التحرك على المستوى الحكومي ومن ثم الشعبي. ثم اشارت الصحيفة الى ان العديد من الاكاديميين والطلبة اجمعوا في احدى المناقشات على ضرورة التفاهم التام والاحترام المتبادل وان تحل المشاكل على أسس عملية وبروح المودة والاخاء والابتعاد عن التعصب والعداء[٨٥] .

في السياق ذاته ، تطرقت الصحيفة الى الوضع الديموغرافي في العراق ووضحت, ان العراق يقسم الى قوميتين رئيسيتين هما العرب والكرد, وهناك محاولات من جهات عدة على المستوى الداخلي والخارجي تحاول تصديع ذلك التناغم التاريخي الجميل بينهما. ثم اشارت صحيفة "التآخي" الى وجود جماعات شوفينية حتى في مجال الصحافة لا تريد للعرب والكرد

أي ارتباط, وتلك الجماعات موجودة في كلتا القوميتين, لذلك عولت الصحيفة على النخبة المثقفة من العرب والكرد ان تنتصر لأجل الارادة الوطنية على خلاف القوميين(٨٦).

اوضحت بعد ذلك صحيفة "التآخي ان القضية الكردية والتي عدت الشاغل للحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي قد مرت بأدوار عدة دون حل. وهو ما بينته بالقول :" **ان ممارسة النظام الملكي سياسة فرق تسد بوحي من اسيادهم المستعمرين في تشتيت شمل الشعب العراقي وتمزيق صفوفه واحداث الفرقة والتناحر فيما بينه, الا ان الشعب ايقن تلك المكيدة فتألفت "جبهة الاتحاد الوطني"(٨٧) في عمل سياسي مشترك نتج عنه قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ , وكان الشعب يتطلع لتحطيم تلك السياسة المقيتة سياسة التفرق والانقسام والضياع, وتحل محلها المنافسة الشريفة والتعايش السلمي المنشود**" (٨٨). ثم وضحت في ختام مقالها :" **ان مسؤولية توحيد الصفوف تقع على عاتق كل القوى القومية والوطنية من جهة والمسؤولين من جهة اخرى, ومن اجل ذلك لابد من تبني شعار التآلف والتحالف الوطني, مر العراق عبر تاريخه العريق بموجات مختلفة وتيارات فكرية متنوعة فقدم على اسسها نتائج عظيمة وظل العراق عملاقاً ينادي بوحدة الارض والصمود بوجه الزمن**"(٨٩).

اكدت صحيفة "التآخي" ان الحكومات العراقية في العهد الجمهوري مارست هي الاخرى السياسة ذاتها اي سياسة " فرق تسد" تجاه الشعب الكردي, وبدلا من حلها, اتجهت الحكومات ومن خلال اثارة الفوضى فيها ودعم اعمال العنف لإبقاء الاوضاع الشاذة على ما هي عليه حتى ينسى الشعب قضيته الاساسية وهي الحرية ، لاسيما حرية الانتخاب والترشيح(٩٠) .

وبالقدر نفسه ، واصلت صحيفة "التآخي", التركيز على الوحدة الوطنية ووحدة الصف من خلال دعمها اصدار القرارات المناسبة التي توحد البلاد على المستوى الاجتماعي والسياسي, وبالتالي تنتج عن سياسة تؤدي تضميد الجروح التي خلفتها ظروف الانشقاق والصدام والتنافر بين كافة قوى الشعب (٩١).

لم تقف صحيفة "التآخي" عند ذلك الحد بل انها وجهت نداءً للشعب العراقي في احدى مقالاتها بعنوان: " **مسؤوليتنا** ", اذ بينت فيه:" **انه بالرغم من ان الحكومة لا تشارك الشعب بكل شيء لكن على الشعب ان يشارك الحكومة في كل شيء من خلال سلوك المواطنين وثقافتهم والتنسيق مع الجهاز الحكومي من خلال التعامل مع الموظفين, ووأد الجريمة والاعتداء على الحريات والحقوق**"(٩٢). وفي الوقت نفسه طالبت الحكومات العراقية :" **ان تخلق جهاز حكومي اداري مثقف نزيه ومخلص لإداء واجباته تجاه المواطنين. كي لا يكون هناك تباعد بين الشعب والحكومة كما حصل في الحكومات السابقة**"(٩٣). واسترسلت الصحيفة في المقال ذاته موضحة : " **ان التباعد بين الشعب والحكومة كان, نتيجة المحسوبية والمنسوبية في دوائر الدولة هذا جانب, ومن جانب اخر نرى طبيعة النظام الحكومي في توزيع الاختصاص في دوائر الدولة كان غير مسؤول** "(٩٤).

اهتمت صحيفة "التآخي" بنشر أي موضوع يتعلق بالقضية الكردية, وعليه انفردت بمقال لها من خلال نشرها خبراً في الثامن من ايار ١٩٦٧ , صادر عن لسان رئيس الجمهورية عبدالرحمن محمد عارف, وذلك بعد استقالة وزارة ناجي طالب, مفاده:" **انه سيكون لرئيس الحكومة ثلاث نواب احدهم من الكرد. فضلا عن, ان الحكومة سيشترك فيها مختلف فئات الشعب لكي تحافظ على الوضع القائم في البلاد**"(٩٥). وقد عقبت الصحيفة على ذلك الخبر, بان رئيس الجمهورية يحاول تقريب الاتجاهات المختلفة في البلاد من اجل الاستقرار (٩٦).

وتبعا لما تقدم, وجهت صحيفة "التآخي", في عددها السادس والعشرين الصادر في ٢٤ ايار ١٩٦٧ اشارة للحكومة وسياستها تجاه جزء مهم من الشعب العراقي وهم الكرد, اذ بينت ان عدم حصول الكرد على حقوقهم والتشديد عليه سيؤدي ذلك الى طلب المزيد من الحقوق. ثم اعربت الصحيفة عن خيبة املها حين ذكرت ما نصه:" **ان عدم تظافر الجهود لحل قضية الكرد وتأملنا خيراً الا ان هناك بعض الاشخاص في الحكومة لا يريدون اعطاء هذا الشعب حقوقه عربا واكرادا في الشمال والجنوب, ولذا على الحكومة ايجاد الحل لهذه**

المشاكل وان تأخذ بنظر الاعتبار مسالة السكن والعمل والتعويض والوقاية من الامراض وتوفير العلاج" (٩٧).

في الوقت نفسه, اثنت صحيفة "التآخي", على قرار رئيس الجمهورية المتضمن اطلاق سراح الذين اشتركوا في حوادث الشمال واعتبرته وجهاً من وجوه التكاتف الوطني ولم الشمل وتوحيد الصفوف, سيما ان الشعب العراقي يتطلع الى الحرية والديمقراطية في ظل ظروف سياسية مشحونة تعيشها الامة والتي هي بأمس الحاجة الى وحدة القوى القومية. ثم طالبت الصحيفة بمزيد من القرارات التي تخدم ابناء الشعب ورص صفوفه(٩٨). غير ان الصحيفة في ذات الوقت, اشكلت على عدم استمرار الحكومة في العمل بقرارات ٢٩ حزيران ١٩٦٧, الذي اريد منه اطلاق سراح السجناء من الكرد, سيما ان العنف في تلك المناطق قد توقف منذ عام, الامر الذي اعتبرته الصحيفة انه لا يطمئن القادة في الشمال وعلى رأسهم مصطفى البارزاني(٩٩). ومن اجل وحدة العراق لابد من تنفيذ قرارات ٢٩ حزيران على اكمل وجه(١٠٠), كما ان حل القضية الكردية بأسلوب واقعي ومنطقي على ضوء البيان لا يتعارض مع اهداف نظام الحكم بل انها ستعززه من خلال ممارسة الحقوق السياسية والقومية(١٠١).

حاولت صحيفة "التآخي", ان تبين للرأي العام اهمية وامتداد الكرد التاريخي في العراق باعتبارهم جزء لا يتجزأ منه وانهم حريصون على العيش المشترك مع باقي القوميات والطوائف عندما ذكرت في احدى مقالاتها البارزة تحت عنوان: "**القومية الكردية وتراثها التاريخي**", بينت فيه الدول والامراء الذين سيطروا على شمال العراق واتخذوا من اربيل عاصمة لهم مثل (الامير علي كجكنة, والزنكنة, وامارة بهدنيان, وامارة بابان, والامير مظفر الدين), الذي فرض سيطرته على معظم المناطق الشمالية, ولم يكن يسمح في عهده بالتصارع بين القبائل او التعدي على الاخرين, وحكمه مبني على سيادة القانون والعدل ومعاقبة المعتدي واحقاق الحق(١٠٢). وفي العصر الحديث من النماذج الكردية الوطنية التي ثارت ضد البريطانيين هو الشيخ محمود الحفيد(١٠٣). عام ١٩١٩, اذ كانت حركته تتجلى بروح وطنية عالية(١٠٤) .

من جانب اخر ، هاجمت صحيفة "التآخي" الحكومة العراقية , بعد وصفت السلطة في العراق بأنها ليست سلطة ديمقراطية ولا توجد فيها الحرية الكاملة ولا تعطي حقوق الاخرين في اشارة منها الى القضية الكردية, ولذلك استعرضت تاريخ الكرد حتى تبين ان الكرد هم قومية عريقة ولهم حقوق وعلى الحكومة الاهتمام بهم كي يستقر البلد وتتوحد الصفوف ويعم الاستقرار. ثم استذكرت الصحيفة الاحداث التي حدثت في شمال العراق, والتي كانت نتيجتها مؤلمة, ذاكرة بأن الكرد لم يريدوا سوى حقوقهم على وفق الديمقراطية والاعتراف بالحقوق القومية للأكراد, وطبيعي ان غياب الديمقراطية يدفع السلطة الى تجاهل شعوبها وبالنتيجة يحاول الشعب بكافة قومياته ان يأخذ حقوقه بأية طريقة كانت(١٠٥). والاهم من ذلك كله توصلت "التآخي" الى نتيجة مؤداها, ان الكرد لم يأخذوا حقوقهم في ظل الحكم الثوري وهم تواقون الى الحصول على الديمقراطية التي تكفل لهم حقوقهم ليعيشوا في ربوع الوطن(١٠٦).

لخصت صحيفة "التآخي" تلك الاوضاع في احد مقالاتها كاتبةً :" **ان توحد القضايا الفكرية والادبية بالشكل والمضمون كذلك القضايا السياسية لها تحديد مرحلي شكلاً ومضموناً. فالعراق بشعبه العظيم عرباً وكرداً وبتآخي طبقاته الكادحة وفئاته الوطنية المناضلة تذوق بطعم الحرية ويريد مزيدا منها, وحدة العراق الوطنية لها مصير مشترك واحد, فكثير من التكتلات السياسية ظهرت طيلة العهد الجمهوري انتهت تلك التكتلات مع انتهاء عهود الرجعية, لان وجودها لم يكن مرتبط مع وجود الشعب**"(١٠٧).

الخاتمة :

تبين لنا من خلال البحث, ان صحيفة "التآخي", كانت صحيفة ذات توجهات وطنية مخلصة, لكل ابناء الشعب العراقي, سيما وانها تبنت طرح افكار سياسية ووطنية هادفة تمس الى حد كبير المصالح السياسية للشعب دون استثناء, وحريته الفكرية, وسبل توفير حكومة تقوم بإداء واجبها تجاه الشعب.

نتج عن هذا التوجه للتآخي ان تعرضت الى توجيه الانذار بالغلق من قبل الحكومات لمرات عدة ، ثم لمضايقات كثيرة جراء طرحها تلك المواضيع بكل جرأة حتى تم اغلاقها لأكثر من مرة بسبب اتهامها بميولها للقومية الكردية من جهة وطرحها ومطالبتها بمواضيع عجزت عن توفيرها الحكومات العراقية آنذاك من جهة اخرى, مثل الديمقراطية والحرية الفكرية ودستور يحقق تطلعات عامة الشعب.

من جانب اخر ، ان صحيفة "التآخي", مثلت "السلطة الرابعة" بكل ما تعني الكلمة, واتضح ذلك جليا من خلال مقالاتها الجريئة التي تطالب, وتدعو فيها الحكومات الى ضرورة الالتفات الى حقوق الشعب وحرية الصحافة, وممارسة النظام الديمقراطي من خلال وضع دستور دائمي للبلاد, يكون فيه الكرد والعرب شركاء في الوطن الواحد. وذلك ما جعل الاقبال عليها كبيراً.

تعرضت صحيفة "التآخي", الى مساومات في مهنتها الصحفية والى انتقاد من قبل الحكومة والقائمين على السلطة, وذلك لتعارض سياستها القائمة على حرية الفكر والتعبير, مع سياسة الحكومة القائمة على الحكم العسكري. وجاء ذلك الموقف باتجاه صحيفة "التآخي", لكثرة ما تطرحه من مقالات حول ضرورة وجود حكومة وطنية تؤمن بالديمقراطية والحرية, وتعطي حقوق الشعب بكافة قومياته.

من الاستنتاجات التي برزت ايضاً, هو تحقق بعض ما نادت وطالبت به صحيفة "التآخي" من خلال مقالاتها التي نشرتها, وعلى سبيل المثال, العفو الذي صدر عن السجناء الكرد عام ١٩٦٧. فضلا عن, مشاركة الاكراد في الحكومة.

واخيراً لم يقتصر توجه صحيفة "التآخي", على تلك السياسات فقط بل كان لها دور كبير في تناول القضايا العربية, بما يعني انها لم تكن ذات صبغة قومية متعصبة لفئة ما ،انما كانت نموذج للسان حال الشعب العراقي بكافة قومياته الذي عانى آنذاك في ظل الحكم العسكري.

الهوامش والمصادر :-

(١) فائق بطي , الموسوعة الصحفية العراقية, مطبعة الاديب البغدادية , ١٩٧٦ , ص٣٦٠ .

(٢) فيصل حسون , صحافة العراق ما بين عامي ١٩٤٥-١٩٧٠ , د. ت , ص٤٣٣ .

(٣) فائق بطي , المصدر السابق , ص٣٥٤ .

(٤) عبدالرحمن البزاز: ولد في بغداد عام ١٩١٣، تخرج من ثانوية بغداد، دخل كلية الحقوق ومارس العمل الحقوقي كمدرس في الكلية وزاول المحاماة والقضاء، كان عضواً في محكمة التمييز في العراق أختير نائباً لرئيس الوزراء في حكومة عارف عبد الرزاق عام ١٩٦٥ , ثم رئيساً للوزراء في ١٨ نيسان للمزيد ينظر: محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ١٧ تموز ١٩٦٦، مراجعة: جعفر عباس حميدي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠٢، ص٢١-٣١.

(٥) بعد تولي عبدالرحمن البزاز, رئاسة الوزراء عام ١٩٦٦ , كانت القضية الكردية على حالها فحاول ايجاد حل للمشكلة التي بدأت تتفاقم في الوضع الداخلي للعراق, جرت لقاءات بين مصطفى البارزاني وممثلين عن الحكومة وبعد ان تبينت حسن النوايا حدد البارزاني بعض الشروط لإنهاء الخلافات منها العفو الشامل عن الكرد, وبعد مفاوضات تم اصدار ذلك البيان الذي عرف ببيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ , وقد لقي البيان تأييد كبير داخلي وخارجي, ينظر: عادل تقي عبد محمد البلداوي, نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في الوثائق العراقية السرية, تقديم ومراجعة: عبدالفتاح علي البوتاني, الطبعة الثانية, مركز الابحاث العلمية والدراسات الكوردية, جامعة دهوك, ٢٠١٢, ص١٠١-١٠٥ ؛ علياء محمد حسين الزبيدي, التطورات السياسية في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨ دراسة تاريخية, اطروحة دكتوراه, غير منشورة, جامعة بغداد, كلية التربية للبنات, ٢٠٠٦, ص٤٠٦-٤١٠ .

(٦) المصدر نفسه, ص٣٥٤ .

(٧) صالح اليوسفي: ولد عام ١٩١٨ تخرج من كلية الشريعة . سياسي كردي عراقي, ووزير سابق واحد الاعضاء المؤسسين للحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٤٦, بعد ثورة ١٩٥٨ اصبح مسؤولا عن الفرع الخامس للحزب , وترأس صحيفة التآخي بعد اعلان ١١ اذار ١٩٧٠ . تقلد بعدها مناصب عدة , اغتيل في بغداد بواسطة طرد مفخخ ارسل اليه عام ١٩٨١ , ينظر: افراح عزيز علي ، صالح اليوسفي سيرته ودوره السياسي في العراق ١٩١٨-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة ذي قار، ٢٠٢٠ .

(٨) فائق بطي , المصدر السابق , ص٣٥٤ .

(٩) علي نوري الشمري, موسوعة الصحافة العراقية خلال قرن ونصف ١٨٦٩-٢٠١٢ , الجزء الاول , الطبعة الاولى , بغداد , ٢٠١٤ , ص١٧٦ .

(١٠) ينظر في سبيل المثال: "التآخي" , العدد ١٣ , ١١ ايار ١٩٦٧ .

(١١) " التآخي " , العدد ١ , ٢٩ نيسان ١٩٦٧ .

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) " التآخي" , العدد ٦ , ٤ ايار ١٩٦٧ .

(١٤) للاطلاع على نص المذكرة التحذيرية التي وجهتها وزارة الثقافة لصحيفة "التآخي" ينظر:" التآخي", العدد ٩, ٧ ايار ١٩٦٧ .

(١٥) ينظر على سبيل المثال: "التآخي" , العدد ٢٢١ , ٢٢ شباط ١٩٦٨ ; "التآخي" , العدد ١ , ٢٩ نيسان ١٩٦٧ .

(١٦) فائق بطي , المصدر السابق , ص٣٨٠ .

(١٧) ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨: وهي الثورة التي اطاحت بالمملكة العراقية الهاشمية التي اسسها الملك فيصل الاول تحت الرعاية البريطانية, وقتل على اثرها افراد العائلة المالكة العراقية وعلى راسهم الملك فيصل الثاني البالغ من العمر ٢٣ عاماً, وولي العهد عبدالاله ورئيس الوزراء نوري السعيد, قاد الثورة عبدالكريم قاسم وعبدالسلام محمد عارف, وباقي تشكيلة الضباط الاحرار وتم على اثرها تأسيس الجمهورية العراقية, للمزيد ينظر: ليث عبدالحسن الزبيدي, ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق, الطبعة الثانية, منشورات اليقظة العربية, بغداد, ١٩٨١ .

(١٨) " التآخي " , العدد٢ , ٣٠ نيسان ١٩٦٧ .

(١٩) " التآخي " , العدد ١ , ٢٩ نيسان ١٩٦٧ .

(٢٠) صدر قرار العفو عن الكرد عام ١٩٦٧ , ينظر: " التآخي " , العدد ٣ , ١ ايار ١٩٦٧ .

(٢١) " التآخي " , العدد ٢٦٠ , ٣ ايلول ١٩٦٨ .

(٢٢) وهو قانون يتضمن اعلان حالة الطوارئ في اية منطقة من العراق , ويتم من خلاله استخدام الوسائل غير القانونية في سبيل فرض الامن, واعتقال الاشخاص دون اذن من المحاكم وغيرها من الصلاحيات التي اعطيت من خلال هذا القانون لرئيس الجمهورية العراقية في تلك المدة, ينظر: " الوقائع العراقية ", جريدة, بغداد, العدد ١٠٧١ , ٦ شباط ١٩٦٥ .

(٢٣) " التآخي " , العدد ٤ , ٢ ايار ١٩٦٧ .

(٢٤) المصدر نفسه .

([٢٥]) " التآخي " , العدد ٢ , ٣٠ نيسان ١٩٦٧ .
([٢٦]) " التآخي" , العدد ٤ , ٢ ايار ١٩٦٧ .
([٢٧]) المصدر نفسه .
([٢٨]) " التآخي" , العدد ٥ , ٣ ايار ١٩٦٧ .
([٢٩]) " التآخي" , العدد ٦ , ٤ ايار ١٩٦٧ .
([٣٠]) " التآخي " , العدد ٩ , ٧ ايار ١٩٦٧.
([٣١]) للاطلاع على نص المقالة ينظر: المصدر نفسه.
([٣٢]) " التآخي" , العدد ١١ , ٩ ايار ١٩٦٧ .
([٣٣]) " التآخي " , العدد ١٦ , ١٤ ايار ١٩٦٧ .
([٣٤]) المصدر نفسه .
([٣٥]) " التآخي " , العدد ١٩ , ١٧ ايار ١٩٦٧ .
([٣٦]) " التآخي " , العدد ٧٠ , ١٠ تموز ١٩٦٧ .
([٣٧]) المصدر نفسه .
([٣٨]) " التآخي " , العدد ١٢٢ , ٢١ اب ١٩٦٧ .
([٣٩]) " التآخي " , العدد ٨٥ , ٢٥ تموز ١٩٦٧ .
([٤٠]) " التآخي" , العدد ٩٧ , ٦ اب ١٩٦٧ .
([٤١]) " التآخي" , العدد ١٠٥ , ١٤ اب ١٩٦٧ .
([٤٢]") " التآخي" , العدد ١٢٠ , ٢٩ اب ١٩٦٧ .
([٤٣]") : المصدر نفسه .
([٤٤]) " التآخي " , العدد ١٢٧ , ٥ ايلول ١٩٦٧ ; " التآخي " , العدد ١٢٦ , ٤ ايلول ١٩٦٧ .
([٤٥]) " التآخي" , العدد ١ , ٢٩ نيسان ١٩٦٧ .
([٤٦]) المصدر نفسه .
([٤٧]) " التآخي" , العدد ٥ , ٣ ايار ١٩٦٧ .
([٤٨]) المصدر نفسه .
([٤٩]) " التآخي" , العدد ٦ , ٤ ايار ١٩٦٧ .
([٥٠]) " التآخي " , العدد ٢٨ , ٢٦ ايار ١٩٦٧ .
([٥١]) " التآخي " , العدد ٣٣٤ , ٢٦ اب ١٩٦٨ .

([٥٢]) " التآخي " , العدد ٨٨ , ٢٨ تموز ١٩٦٧ .

([٥٣]) ناجي طالب: ولد في الناصرية عام ١٩١٧، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في الناصرية، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٧، خريج كلية الاركان البريطانية عام ١٩٥٠، انتمى عام ١٩٥٦ الى تنظيم الضباط الأحرار، عين وزيراً للشؤون الاجتماعية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ , ثم عين وزيرا للصناعة عام ١٩٦٣ ووزيراً للخارجية, ثم رئيسا للوزراء عام ١٩٦٦ لغاية ١٩٦٧، للمزيد من التفاصيل ينظر: حيدر حنون العتابي, ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨, دار الثقافة والشؤون الكردية, بغداد, ٢٠١٢ ؛ علاء جاسم الحربي، رجال العراق الجمهوري، بغداد، ٢٠٠٥، ص٦٣ .

([٥٤]) اشارت المادة ١٠٢ في الدستور المؤقت " ان فترة الانتقال لا تتجاوز ثلاث سنوات اعتباراً من نفاذ هذا الدستور المؤقت", الا ان الحكومة لم تلتزم بذلك ومددت الفترة الانتقالية مما يعني الاستمرار بالدستور المؤقت في قيادة الدولة العراقية, للاطلاع ينظر: " الوقائع العراقية ", العدد ٩٤٩, ١٠ ايار ١٩٦٤ .

([٥٥]) " التآخي" , العدد ٦ , ٤ ايار ١٩٦٧ .

([٥٦]) " التآخي" , العدد ٦ , ٤ ايار ١٩٦٧ .

([٥٧]) عنوان ثابت في صحيفة " التآخي " تتناول فيه مطالب الشعب في كافة المجالات وهو تحت عنوان " شعب يريد " ينظر على سبيل المثال: " التآخي" , العدد ١١ , ٩ ايار ١٩٦٧.

([٥٨]) " التآخي" , العدد ١١ , ٩ ايار ١٩٦٧.

([٥٩]) " التآخي" , العدد ١٣ , ١١ ايار ١٩٦٧ .

([٦٠]) "التآخي" , العدد ٢٢٠ , ٢١ شباط ١٩٦٨ .

([٦١]) " التآخي " , العدد ١٠٧ , ١٦ اب ١٩٦٧ .

([٦٢]) المصدر نفسه .

([٦٣]) المصدر نفسه .

([٦٤])" التآخي " , العدد ١٠٧ , ١٦ اب ١٩٦٧ .

([٦٥]) " التآخي" , العدد ٤٠٠ , ١٣ تشرين الاول ١٩٦٨ .

([٦٦]) " التآخي" , العدد ٤٠٠ , ١٣ تشرين الاول ١٩٦٨ .

([٦٧]) "التآخي " , العدد ٤٠٣ , ١٦ تشرين الاول ١٩٦٨ .

([٦٨]) عبدالرحمن محمد عارف: وهو الرئيس الثاني لجمهورية العراق ولد في محلة سوق حماد ببغداد عام ١٩١٦, اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في بغداد, والتحق بالثانوية المركزية, وبعد تخرجه منها التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٦ وتخرج فيها عام ١٩٣٧ برتبة ملازم ثانٍ, ثم تدرج بالمناصب العسكرية حتى اصبح رئيسا لأركان الجيش بالوكالة عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٦٦ , ثم تولى رئاسة الجمهورية خلفا لشقيقه عبد السلام عارف, حتى اطاح به البعثيون في ١٧ تموز ١٩٦٨ , وابعد الى انقرة التي بقي فيها الى عام ١٩٨٠ , وعاد بعدها الى العراق ليعيش بعيدا عن السياسة توفى عام ٢٠٠٧ في العاصمة الاردنية عمان, للمزيد ينظر: زينب عبدالحسن الزهيري, عبدالرحمن عارف ودوره السياسي في العراق ١٩٦٦-١٩٦٨, دار اسامة, الاردن, ٢٠١٢ , ص١٢-٤٠ .

([٦٩]) " التآخي" , العدد ١٠ , ٨ ايار ١٩٦٧ .

([٧٠]) شكل الوزارة الجديدة الرئيس عبدالرحمن محمد عارف, لكنها لم تدم سوى ثلاث اشهر, لتاتي بعدها وزارة طاهر يحيى الرابعة, ينظر: جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، الجزء العاشر، الطبعة الثانية، بيت الحكمة, بغداد ، ٢٠٠٥ , ص٥-٦ .

([٧١]) " التآخي " , العدد ١٣ , ١١ ايار ١٩٦٧ .

([٧٢]) " التآخي " , العدد ٧٩ , ٢٩ تموز ١٩٦٧ .

([٧٣]) طاهر يحيى التكريتي: ولد في تكريت عام ١٩١٣ , ودخل المدرسة الابتدائية في تكريت وبعد ان انهى الدراسة الابتدائية التحق بدار المعلمين الاولية في بغداد التي تقع في جانب الكرخ عام ١٩٣٣ ، وبعد اربع سنوات تخرج معلماً وعين في مدرسة المأمون النموذجية في بغداد. وفي عام ١٩٣٤ دخل المدرسة العسكرية وتخرج فيها برتبة ملازم عام ١٩٣٥ , وفي الجيش اتصل برفعت الحاج سري وانضم الى تنظيم الضباط الاحرار ثم انضم الى اللجنة العليا لتنظيم الضباط الاحرار التي شكلت في عام ١٩٥٦ . احيل على التقاعد برتبة عقيد لأسباب صحية عام ١٩٥٦ , وعندما قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين مدير الشرطة العام. واحيل على التقاعد في عام ١٩٥٩ . اعيد الى الخدمة برتبة لواء رئيساً لأركان الجيش عام ١٩٦٣ , ثم رقي الى رتبة فريق عام ١٩٦٣ , ثم عين رئيساً للوزراء, ينظر: سيف الدين الدوري, الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق, الطبعة الاولى, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, ٢٠٠٨ ؛ عبد الكريم الازري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الى صدام، بغداد ، ١٩٩١، ص٣٩٥ .

([٧٤]) تشكلت وزارة طاهر يحيى وهي الرابعة بتاريخ ١٠ تموز ١٩٦٧ , وضمت في برامجها تحقيق الديمقراطية والوحدة الوطنية بين جميع القوى في العراق, لكنها لم تستمر سوى عام واحد اذ انتهت في

عام ١٩٦٨ , ينظر: سيف الدين الدوري, المصدر السابق, ص٢٢ ؛ جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، الجزء الاول، الطبعة الثانية، بيت الحكمة, بغداد ، ٢٠٠٥ ،ص٨٥-٩٠.

(٧٥) " التآخي " , العدد ٩٠ , ٢٠ تموز ١٩٦٧ .

(٧٦) المصدر نفسه .

(٧٧) " التآخي " , العدد ٩١ , ٢١ تموز ١٩٦٧ .

(٧٨) وهو اول قانون خاص بتأميم النفط العراقي من الشركات الاجنبية وقد صدر في عهد عبدالكريم قاسم, وعدّ ضربة موجعة للشركات النفطية البريطانية, للمزيد ينظر: احمد ساجر جاسم الدليمي، نفط العراق (دراسة تاريخية) ١٩٦٣-١٩٦٨ ، اطروحة دكتوراه, غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ١٩٩٧ ، ص١٢٣ .

(٧٩) " التآخي " , العدد ٩٢ , ١ اب ١٩٦٧ .

(٨٠) المصدر نفسه .

(٨١)"التآخي" , العدد٩٤ , ٢ اب ١٩٦٧ .

(٨٢) " التآخي" , العدد٩٤ , ٢ اب ١٩٦٧ .

(٨٣) سجن نقرة السلمان: هو أحد اقدم السجون في العراق يقع في محافظة المثنى في مدينة السماوة ناحية السلمان في منطقة صحراوية بدوية بالقرب من الحدود السعودية العراقية, اسس السجن من قبل القوات البريطانية ابان احتلال العراق في الحرب العالمية الاولى وسمي بنقرة السلمان لانه يقع في منخفض السلمان, وكون المنطقة نائية استخدمها البريطانيون منفى للزعامات الوطنية العراقية, جدير بالذكر ان هناك سجنين في نقرة السلمان اولها هو السجن الذي بناه البريطانيين والذي نتحدث عنه والاخر بني على احد تلال السلمان في ستينيات القرن الماضي من قبل الحكومة العراقية وهو اكبر من سابقه بكثير, للمزيد ينظر: احمد عبدالحسين حسين كروع الجياشي, سجن نقرة السلمان ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية, رسالة ماجستير, غير منشورة, كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة المثنى, ٢٠١٧ .

(٨٤) " التآخي" , العدد ١٣٣ , ١١ ايلول ١٩٦٧ .

(٨٥)" التآخي " , العدد ١ , ٢٩ نيسان ١٩٦٧ .

(٨٦) " التآخي" , العدد ١١ , ٩ ايار ١٩٦٧ .

([٨٧]) جبهة الاتحاد الوطني: تشكلت في شباط عام ١٩٥٧ بشكل سري, وتكونت من (حزب البعث العربي الاشتراكي)، الحزب الوطني, الحزب الديمقراطي، حزب الاستقلال، والحزب الشيوعي, نتج عنها تشكيل لجنة وطنية عليا ضمت اربعة اشخاص هم(نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي محمد حديد، والامين العام (لحزب البعث) فؤاد الركابي، زعيم حزب الاستقلال محمد مهدي كبة، والعضو المرشح للجنة المركزية للحزب الشيوعي عزيز الشيخ), وفي ٩ آذار ١٩٥٧ أصدرت اللجنة بيانها الأول على هيأة كراس من اثنتي عشرة صفحة عنوانه " ميثاق جبهة الاتحاد الوطني" أوضحت فيه الجبهة أهدافها الأساسية, لها دور كبير في قيام ثورة ١٩٥٨ , ينظر: عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق (جذورها التاريخية وتطورها)، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٨٠ .

([٨٨])" التآخي " , العدد ٢ , ٣٠ نيسان ١٩٦٧ .

([٨٩])المصدر نفسه.

([٩٠]) " التآخي " , العدد ٨٧ , ٢٧ تموز ١٩٦٧ .

([٩١]) " التآخي" , العدد ٤ , ٢ ايار ١٩٦٧ .

([٩٢]) المصدر نفسه.

([٩٣]) المصدر نفسه .

([٩٤])المصدر نفسه .

([٩٥])" التآخي " , العدد ٦ , ٤ ايار ١٩٦٧ .

([٩٦]) المصدر نفسه .

([٩٧])" التآخي " , العدد ٢٦ , ٢٤ ايار ١٩٦٧ .

([٩٨]) " التآخي " , العدد ٣٨ , ٥ حزيران ١٩٦٧ .

([٩٩]) مصطفى البارزاني: زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني, ولد في بارزان في عام ١٩٠٣, تلقى تعليمه الديني بالدرجة الرئيسية في قريته ثم السليمانية، وحصل على لقب ديني " الملا ". وبحلول عام ١٩٤٣ برز وهو في سن التاسعة والثلاثين كزعيم قبلي في كردستان العراق, يتمتع بقدرة سياسية-عسكرية لها جذور دينية مستمدة من الطريقة النقشبندية، قاد الحركة ضد الحكومة المركزية في بغداد منذ عام ١٩٤٣- ١٩٤٥ بعد أن ضيق عليه الخناق داخل العراق عبر الحدود لايران, لجأ الملا مصطفى إلى جمهورية مهاباد في عام ١٩٤٦, واصبح احد جنرالاتها, وترأس الجنة التحضيرية لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام ١٩٤٧ . ثم غادر إلى الاتحاد السوفيتي بعد أن تم منحه حق اللجوء السياسي فيها, عاد إلى العراق عام ١٩٥٨, وفي المدة من ١٩٦٠- ١٩٦٣ شهدت

تأزم في العلاقات بين الملا مصطفى وعبد الكريم قاسم, وأبأن حكم احمد حسن البكر فشل في التوصل إلى اتفاق بين الطرفين لتنتهي إلى المواجهة العسكرية, بعدها أصيب بمرض عضال توفي في آذار ١٩٧٩ ودفن في إيران في مدينة اشنوية كما أوصى لتعذر دفنه في مسقط رأسه, ينظر: حسن لطيف الزبيدي, موسوعة السياسة العراقية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠١٣ , ص٥٨٤- ٥٨٦ .

(١٠٠) " التآخي " , العدد ٥٦ , ٢٦ حزيران ١٩٦٧ .

(١٠١) " التآخي " , العدد ٧٠ , ١٠ تموز ١٩٦٧ .

(١٠٢) " التآخي " , العدد ٩٧ , ٦ اب ١٩٦٧ ; " التآخي " , العدد ١٠٤ , ١٢ اب ١٩٦٧ .

(١٠٣) محمود الحفيد: ولد عام ١٨٨١ في محلة كاني إسكان, وهو مؤسس الحركة الكردية المعاصر ومن ثوارها البارزيين ينتمي إلى أسرة كبيرة و معروفه في كردستان العراق, دخل الكتاتيب درس القرآن الكريم والعربية والشريعة والفقه والتفسير, كان يفكر في إقامة دولة كردية في السليمانية لذا حاول الاتصال بالروس عام ١٩١٣, وفي أثناء الحرب العالمية الأولى مال الكرد إلى زعامته, وفي آذار ١٩١٥ ترأس ٢٠٠٠ مقاتل كردي في الشعيبة لمحاربة البريطانيين جنباً إلى جنب مع العثمانيين, اتصلت به الحكومة العثمانية ليحكم السليمانية باسمها وأمدته بالمال والغذاء اللازمين, للمزيد من التفاصيل: ينظر: عبد الرحمن إدريس البياتي, الشيخ محمود الحفيد البرزنجي والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام ١٩٢٥, رسالة ماجستير, غير منشورة, كلية التربية, جامعة المستنصرية , ٢٠٠٥، ص٤٣-٤٧ .

(١٠٤) " التآخي " , العدد ١٠٩ , ١٨ اب ١٩٦٧ .

(١٠٥) " التآخي " , العدد ٩٧ , ٦ اب ١٩٦٧ ; " التآخي " , العدد ١٠٤ , ١٢ اب ١٩٦٧ .

(١٠٦) " التآخي " , العدد ١٣٣ , ١١ ايلول ١٩٦٧ .

(١٠٧)" التآخي" , العدد ٩٤ , ٢ اب ١٩٦٧ .

المصادر :

١. أحمد ساجر جاسم الدليمي، نفط العراق (دراسة تاريخية) ١٩٦٣-١٩٦٨، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ١٩٩٧.
٢. أحمد عبدالحسين حسين كروع الجياشي، سجن نقرة السلمان ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٧.
٣. إفراح عزيز علي، صالح اليوسفي سيرته ودوره السياسي في العراق ١٩١٨-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب – جامعة ذي قار، ٢٠٢٠.
٤. التآخي" , العدد ١٣ , ١١ ايار ١٩٦٧ .
٥. التآخي " , العدد ١ , ٢٩ نيسان ١٩٦٧ .
٦. التآخي" , العدد ٦ , ٤ ايار ١٩٦٧ .
٧. " التآخي", العدد ٩,٧ ايار ١٩٦٧ .
٨. "التآخي" , العدد ٢٢١ , ٢٢ شباط ١٩٦٨
٩. "التآخي" , العدد ١ , ٢٩ نيسان ١٩٦٧ .
١٠. " التآخي " , العدد٢ , ٣٠ نيسان ١٩٦٧ .
١١. " التآخي " , العدد ١ , ٢٩ نيسان ١٩٦٧ .
١٢. " التآخي " , العدد ٣ , ١ ايار ١٩٦٧ .
١٣. التآخي " , العدد ٢٦٠ , ٣ ايلول ١٩٦٨ .
١٤. " التآخي " , العدد ٤ , ٢ ايار ١٩٦٧ .
١٥. " التآخي " , العدد ٢ , ٣٠ نيسان ١٩٦٧ .
١٦. " التآخي" , العدد ٤ , ٢ ايار ١٩٦٧ .
١٧. " التآخي" , العدد ٥ , ٣ ايار ١٩٦٧ .
١٨. " التآخي" , العدد ٦ , ٤ ايار ١٩٦٧ .
١٩. " التآخي " , العدد ٩ , ٧ ايار ١٩٦٧.

٢٠. " التآخي", العدد ١١ , ٩ ايار ١٩٦٧ .
٢١. " التآخي " , العدد ١٦ , ١٤ ايار ١٩٦٧ .
٢٢. " التآخي " , العدد ١٩ , ١٧ ايار ١٩٦٧ .
٢٣. " التآخي " , العدد ٧٠ , ١٠ تموز ١٩٦٧ .
٢٤. " التآخي " , العدد ١٢٢ , ٢١ اب ١٩٦٧ .
٢٥. التآخي " , العدد ٨٥ , ٢٥ تموز ١٩٦٧ .
٢٦. التآخي", العدد ٩٧ , ٦ اب ١٩٦٧ .
٢٧. التآخي", العدد ١٠٥ , ١٤ اب ١٩٦٧ .
٢٨. " التآخي", العدد ١٢٠ , ٢٩ اب ١٩٦٧ .
٢٩. " التآخي " , العدد ١٢٧ , ٥ ايلول ١٩٦٧.
٣٠. " التآخي " , العدد ١٢٦ , ٤ ايلول ١٩٦٧ .
٣١. " التآخي", العدد ١ , ٢٩ نيسان ١٩٦٧ .
٣٢. " التآخي", العدد ٥ , ٣ ايار ١٩٦٧ .
٣٣. " التآخي", العدد ٦ , ٤ ايار ١٩٦٧ .
٣٤. " التآخي " , العدد ٢٨ , ٢٦ ايار ١٩٦٧ .
٣٥. " التآخي " , العدد ٣٣٤ , ٢٦ اب ١٩٦٨ .
٣٦. " التآخي " , العدد ٨٨ , ٢٨ تموز ١٩٦٧ .
٣٧. " التآخي", العدد ٦ , ٤ ايار ١٩٦٧ .
٣٨. " التآخي", العدد ٦ , ٤ ايار ١٩٦٧ .
٣٩. " التآخي", العدد ١١ , ٩ ايار ١٩٦٧ ,
٤٠. " التآخي", العدد ١١ , ٩ ايار ١٩٦٧ .
٤١. " التآخي", العدد ١٣ , ١١ ايار ١٩٦٧ .
٤٢. "التآخي", العدد ٢٢٠ , ٢١ شباط ١٩٦٨ .
٤٣. " التآخي " , العدد ١٠٧ , ١٦ اب ١٩٦٧ .
٤٤. " التآخي " , العدد ١٠٧ , ١٦ اب ١٩٦٧ .

٤٥. " التآخي" , العدد ٤٠٠ , ١٣ تشرين الاول ١٩٦٨ .
٤٦. " التآخي" , العدد ٤٠٠ , ١٣ تشرين الاول ١٩٦٨ .
٤٧. "التآخي " , العدد ٤٠٣ , ١٦ تشرين الاول ١٩٦٨ .
٤٨. " التآخي" , العدد ١٠ , ٨ ايار ١٩٦٧ .
٤٩. " التآخي " , العدد ١٣ , ١١ ايار ١٩٦٧ .
٥٠. " التآخي " , العدد ٧٩ , ٢٩ تموز ١٩٦٧ .
٥١. " التآخي " , العدد ٩٠ , ٢٠ تموز ١٩٦٧ .
٥٢. " التآخي " , العدد ٩١ , ٢١ تموز ١٩٦٧ .
٥٣. " التآخي " , العدد ٩٢ , ١ اب ١٩٦٧ .
٥٤. "التآخي" , العدد٩٤ , ٢ اب ١٩٦٧ .
٥٥. " التآخي" , العدد٩٤ , ٢ اب ١٩٦٧ .
٥٦. " التآخي" , العدد ١٣٣ , ١١ ايلول ١٩٦٧ .
٥٧. " التآخي " , العدد ١ , ٢٩ نيسان ١٩٦٧ .
٥٨. " التآخي" , العدد ١١ , ٩ ايار ١٩٦٧
٥٩. " التآخي " , العدد ٢ , ٣٠ نيسان ١٩٦٧ .
٦٠. " التآخي " , العدد ٨٧ , ٢٧ تموز ١٩٦٧ .
٦١. " التآخي" , العدد ٤ , ٢ ايار ١٩٦٧ .
٦٢. " التآخي " , العدد ٦ , ٤ ايار ١٩٦٧ .
٦٣. " التآخي " , العدد ٢٦ , ٢٤ ايار ١٩٦٧ .
٦٤. " التآخي " , العدد ٣٨ , ٥ حزيران ١٩٦٧ .
٦٥. " التآخي " , العدد ٥٦ , ٢٦ حزيران ١٩٦٧ .
٦٦. " التآخي " , العدد ٧٠ , ١٠ تموز ١٩٦٧ .
٦٧. " التآخي " , العدد ٩٧ , ٦ اب ١٩٦٧ ; " التآخي " , العدد ١٠٤ , ١٢ اب ١٩٦٧ .
٦٨. " التآخي " , العدد ١٠٩ , ١٨ اب ١٩٦٧ .

٦٩. " التآخي " , العدد ٩٧ , ٦ اب ١٩٦٧ .
٧٠. " التآخي " , العدد ١٠٤ , ١٢ اب ١٩٦٧ .
٧١. " التآخي " , العدد ١٣٣ , ١١ ايلول ١٩٦٧ .
٧٢. " التآخي" , العدد ٩٤ , ٢ اب ١٩٦٧ .
٧٣. جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥.
٧٤. جعفر عباس حميدي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، الجزء العاشر، الطبعة الثانية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥.
٧٥. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠١٣.
٧٦. حيدر حنون العتابي، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨، دار الثقافة والشؤون الكردية، بغداد، ٢٠١٢.
٧٧. زينب عبدالحسن الزهيري، عبدالرحمن عارف ودوره السياسي في العراق ١٩٦٦-١٩٦٨، دار أسامة، الأردن، ٢٠١٢.
٧٨. سيف الدين الدوري، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨.
٧٩. عادل تقي عبد محمد البلداوي، نضال الشعب الكردي وموقع البارزاني في الوثائق العراقية السرية، تقديم ومراجعة: عبدالفتاح علي البوتاني، الطبعة الثانية، مركز الأبحاث العلمية والدراسات الكوردية، جامعة دهوك، ٢٠١٢.
٨٠. عبد الرحمن إدريس البياتي، الشيخ محمود الحفيد البرزنجي والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام ١٩٢٥، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.
٨١. عبد الرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق (جذورها التاريخية وتطورها)، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٨٠.
٨٢. عبد الكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل إلى صدام، بغداد، ١٩٩١.

٨٣. علياء محمد حسين الزبيدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٦٣-١٩٦٨ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٦.
٨٤. علي نوري الشمري، موسوعة الصحافة العراقية خلال قرن ونصف ١٨٦٩-٢٠١٢، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠١٤.
٨٥. فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، مطبعة الأديب البغدادية، ١٩٧٦.
٨٦. فيصل حسون، صحافة العراق ما بين عامي ١٩٤٥-١٩٧٠، د.ت.
٨٧. ليث عبدالحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، الطبعة الثانية، منشورات اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١.
٨٨. محمد كريم مهدي المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ١٧ تموز ١٩٦٦، مراجعة: جعفر عباس حميدي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ٢٠٠٢.
٨٩. الوقائع العراقية ", جريدة, بغداد, العدد ١٠٧١ , ٦ شباط ١٩٦٥ .
٩٠. " الوقائع العراقية ", العدد ٩٤٩, ١٠ ايار ١٩٦٤ .

References:-

1. Ahmad Sager Jassim Al-Dulaimi, Iraq's Oil (A Historical Study) 1963-1968, Ph.D. Dissertation, unpublished, University of Baghdad, College of Education (Ibn Rushd), 1997.
2. Ahmad Abdul-Hussein Hussein Karoua Al-Jiyashi, Al-Nakrah Al-Salman Prison 1958-1968: A Historical Study, Master's Thesis, unpublished, College of Education for Humanities, Al-Muthanna University, 2017.
3. Ifrah Aziz Ali, Salih Al-Yousifi: His Life and Political Role in Iraq 1918-1981, unpublished Master's Thesis, College of Arts, Dhi Qar University, 2020.
4. Al-Taakhi Newspaper, Issue 13, May 11, 1967.
5. Al-Taakhi Newspaper, Issue 1, April 29, 1967.
6. Al-Taakhi Newspaper, Issue 6, May 4, 1967.
7. Al-Taakhi Newspaper, Issue 9, May 7, 1967.
8. Al-Taakhi Newspaper, Issue 221, February 22, 1968.
9. Al-Taakhi Newspaper, Issue 1, April 29, 1967.
10. Al-Taakhi Newspaper, Issue 2, April 30, 1967.
11. Al-Taakhi Newspaper, Issue 1, April 29, 1967.
12. Al-Taakhi Newspaper, Issue 3, May 1, 1967.

13. Al-Taakhi Newspaper, Issue 260, September 3, 1968.
14. Al-Taakhi Newspaper, Issue 4, May 2, 1967.
15. Al-Taakhi Newspaper, Issue 2, April 30, 1967.
16. Al-Taakhi Newspaper, Issue 4, May 2, 1967.
17. Al-Taakhi Newspaper, Issue 5, May 3, 1967.
18. Al-Taakhi Newspaper, Issue 6, May 4, 1967.
19. Al-Taakhi Newspaper, Issue 9, May 7, 1967.
20. Al-Taakhi Newspaper, Issue 11, May 9, 1967.
21. Al-Taakhi Newspaper, Issue 16, May 14, 1967.
22. Al-Taakhi Newspaper, Issue 19, May 17, 1967.
23. Al-Taakhi Newspaper, Issue 70, July 10, 1967.
24. Al-Taakhi Newspaper, Issue 122, August 21, 1967.
25. Al-Taakhi Newspaper, Issue 85, July 25, 1967.
26. Al-Taakhi Newspaper, Issue 97, August 6, 1967.
27. Al-Taakhi Newspaper, Issue 105, August 14, 1967.
28. Al-Taakhi Newspaper, Issue 120, August 29, 1967.
29. Al-Taakhi Newspaper, Issue 127, September 5, 1967.
30. Al-Taakhi Newspaper, Issue 126, September 4, 1967.
31. Al-Taakhi Newspaper, Issue 1, April 29, 1967.
32. Al-Taakhi Newspaper, Issue 5, May 3, 1967.
33. Al-Taakhi Newspaper, Issue 6, May 4, 1967.
34. Al-Taakhi Newspaper, Issue 28, May 26, 1967.
35. Al-Taakhi Newspaper, Issue 334, August 26, 1968.
36. Al-Taakhi Newspaper, Issue 88, July 28, 1967.
37. Al-Taakhi Newspaper, Issue 6, May 4, 1967.
38. Al-Taakhi Newspaper, Issue 6, May 4, 1967.
39. Al-Taakhi Newspaper, Issue 11, May 9, 1967.
40. Al-Taakhi Newspaper, Issue 11, May 9, 1967.
41. Al-Taakhi Newspaper, Issue 13, May 11, 1967.
42. Al-Taakhi Newspaper, Issue 220, February 21, 1968.
43. Al-Taakhi Newspaper, Issue 107, August 16, 1967.
44. Al-Taakhi Newspaper, Issue 107, August 16, 1967.
45. Al-Taakhi Newspaper, Issue 400, October 13, 1968.
46. Al-Taakhi Newspaper, Issue 400, October 13, 1968.
47. Al-Taakhi Newspaper, Issue 403, October 16, 1968.
48. Al-Taakhi Newspaper, Issue 10, May 8, 1967.
49. Al-Taakhi Newspaper, Issue 13, May 11, 1967.
50. Al-Taakhi Newspaper, Issue 79, July 29, 1967.
51. Al-Taakhi Newspaper, Issue 90, July 20, 1967.

52. Al-Taakhi Newspaper, Issue 91, July 21, 1967.
53. Al-Taakhi Newspaper, Issue 92, August 1, 1967.
54. Al-Taakhi Newspaper, Issue 94, August 2, 1967.
55. Al-Taakhi Newspaper, Issue 94, August 2, 1967.
56. Al-Taakhi Newspaper, Issue 133, September 11, 1967.
57. Al-Taakhi Newspaper, Issue 1, April 29, 1967.
58. Al-Taakhi Newspaper, Issue 11, May 9, 1967.
59. Al-Taakhi Newspaper, Issue 2, April 30, 1967.
60. Al-Taakhi Newspaper, Issue 87, July 27, 1967.
61. Al-Taakhi Newspaper, Issue 4, May 2, 1967.
62. Al-Taakhi Newspaper, Issue 6, May 4, 1967.
63. Al-Taakhi Newspaper, Issue 26, May 24, 1967.
64. Al-Taakhi Newspaper, Issue 38, June 5, 1967.
65. Al-Taakhi Newspaper, Issue 56, June 26, 1967.
66. Al-Taakhi Newspaper, Issue 70, July 10, 1967.
67. Al-Taakhi Newspaper, Issue 97, August 6, 1967; Al-Taakhi Newspaper, Issue 104, August 12, 1967.
68. Al-Taakhi Newspaper, Issue 109, August 18, 1967.
69. Al-Taakhi Newspaper, Issue 97, August 6, 1967.
70. Al-Taakhi Newspaper, Issue 104, August 12, 1967.
71. Al-Taakhi Newspaper, Issue 133, September 11, 1967.
72. Al-Taakhi Newspaper, Issue 94, August 2, 1967.
73. Jaafar Abbas Hamidi, The History of Iraqi Ministries in the Republican Era 1958-1968, Volume 1, 2nd Edition, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 2005.
74. Jaafar Abbas Hamidi, The History of Iraqi Ministries in the Republican Era 1958-1968, Volume 10, 2nd Edition, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 2005.
75. Hassan Latif Al-Zubaidi, The Iraqi Political Encyclopedia, 2nd Edition, Beirut, 2013.
76. Haider Hanoun Al-Atabi, Naji Talib: His Military and Political Role in Iraq until 1968, Dar Al-Thaqafa Wal-Shu'oun Al-Kurdia, Baghdad, 2012.
77. Zainab Abdul-Hassan Al-Zuhairi, Abdul Rahman Arif and His Political Role in Iraq 1966-1968, Osama Publishing House, Jordan, 2012.
78. Saif Al-Din Al-Douri, Major General Taher Yahya: A Victim of Political and Military Conflicts in Iraq, 1st Edition, Arab Scientific Publishers, Beirut, 2008.
79. Adel Taqi Abdul Mohammed Al-Baldawi, The Kurdish People's Struggle and Barzani's Role in Iraqi Secret Documents, reviewed and introduced by: Abdul Fattah Ali Al-Botani, 2nd Edition, Center for Scientific Research and Kurdish Studies, University of Duhok, 2012.

80. Abdul Rahman Idris Al-Bayati, Sheikh Mahmoud Al-Hafeed Al-Barzanji and British Influence in Iraqi Kurdistan until 1925, unpublished Master's Thesis, College of Education, Al-Mustansiriya University, 2005.
81. Abdul Razzaq Al-Hassani, The National Front in Iraq (Its Historical Roots and Development), 2nd Edition, Baghdad, 1980.
82. Abdul Karim Al-Azri, The Problem of Governance in Iraq: From Faisal to Saddam, Baghdad, 1991.
83. Alia Mohammed Hussein Al-Zubaidi, Political Developments in Iraq 1963-1968: A Historical Study, unpublished Ph.D. Dissertation, University of Baghdad, College of Education for Women, 2006.
84. Ali Nouri Al-Shammari, Encyclopedia of Iraqi Journalism Over a Century and a Half (1869-2012), Volume 1, 1st Edition, Baghdad, 2014.
85. Faiq Bati, The Iraqi Press Encyclopedia, Al-Adib Printing Press, Baghdad, 1976.
86. Faisal Hassan, Iraqi Press Between 1945-1970, n.d.
87. Laith Abdul Hassan Al-Zubaidi, The July 14, 1958 Revolution in Iraq, 2nd Edition, Arab Awakening Publications, Baghdad, 1981.
88. Mohammed Kareem Mahdi Al-Mashhadani, Abdul Rahman Al-Bazzaz and His Intellectual and Political Role in Iraq Until July 17, 1966, reviewed by: Jaafar Abbas Hamidi, Al-Yaquza Library, Baghdad, 2002.
89. Al-Waqai' Al-Iraqiya (Iraqi Gazette), Baghdad, Issue 1071, February 6, 1965.
90. Al-Waqai' Al-Iraqiya (Iraqi Gazette), Issue 949, May 10, 1964.